الإثنين 20 تشرين الثاني 2023
العدد 5066 السنة الثامنة عشرة
Lundi 20 Novembre 2023 nº 5066 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

مفاتيح نقابة المحامين لن تُسلّم لجعجع

13

اليمن يوسّع الحرب

- تفاؤل بالهدنة: تفاصيل العراقيل الاسرائيلية
- المقاومة تطارد الغزاة في شمال ووسط غزة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

تفاؤل قطري - أميركي باتفاق على هدنة وتبادل للأسرى

تفاصيل عقبات لوجستية «قيد العلاج»

فشل محاولات العدو إدخال تعديلات جوهرية على صفقة التبادل (أ ف ب)

علمت «الأخبار» أن العقبات التي تواجه المفاوضات الجارية بشأن صفقة جزئية لتبادل الأسرى والمعتقلين والمساعدات بين العدو والمقاومة في قطاع غزة، صارت بمجملها ذات طبيعة تنفيذية، رغم محاولات عدة لحكومة الاحتلال لإدخال تعديلات جوهرية على الصفقة بهدف تعطيلها، بحجة أن معركتها البرية ستتيح لها ممارسة ضغوط أكبر على المقاومة.

وقالت مصادر مطّلعة على الاتصالات إن الولايات المتحدة وعدت الوسيط القطري، قبل يومين، بأنها ستقنع الحكومة الإسرائيلية بالسير سريعاً في الصفقة. وطلبت، في المقابل، ممارسة ضغوط على حركة «حماس» لزيادة عدد الأسرى الإسرائيليين المنويّ الإفراج عنهم.

وبحسب المصادر، فإن النقاش لا يزال قائماً حول مدة الهدنة التي يُفترض أن تُنفّذ الصفقة خلالها، إذ يصرّ العدو على ثلاثة أيام، بينما تطالب المقاومة بخمسة أيام. ولم يُعرف ما إذا كانت هذه النقطة قد حُسمت بعد. لكنّ المقاومة أوضحت للوسيط القطري أن الأيام الخمسة غير كافية أصلاً، وأن عملية جمع من تنوي إطلاق سراحهم ونقلهم إلى أماكن معينة تحتاج إلى وقت أطول، بسبب أماكن توزّع الأسرى في القطاع.

كذلك لفتت المقاومة الوسيط إلى أن تأخّر العدو يعطّل الخطوات الإجرائية، خصوصاً أن الغارات اشتدّت، ولا تزال، إلى قتل مزيد من الأسرى وإلى انقطاع التواصل بين قيادة «حماس» والمجموعات المكلّفة بحماية الأسرى.

وقالت المصادر إن النقطة الأخرى التي طال النقاش حولها تتعلّق بطبيعة الهدنة الأمنية والعسكرية، إذ يُفترض أن يتم وقف شامل لكل العمليات العسكرية البرية والبحرية

> ترفض المقاومة محاولات العدو للتعامل مع شمال قطاع غزة بطريقة مغايرة عن جنوبه

والجوية خلال مدة الهدنة. وشدّدت قوى المقاومة على أن الأمر يتطلّب أيضاً توفير «مناخ أمني مناسب» لعناصرها للتحرّك بسهولة لتنفيذ الاتفاق، ما يتطلّب وقفاً لكل أنواع الطلعات الجوية فوق شمال القطاع وجنوبه، وهو ما رفضته إسرائيل، معلنة موافقتها على وقف الطلعات الحربية أو الاستطلاعية فوق جنوب غزة فقط، وليس في شمال القطاع الذي تعتبره مسرح عمليات ويوجد فيه عدد كبير من قواتها. وبعدما رفضت المقاومة الفكرة، عاد الوسيط القطري باقتراح أميركي يقوم على وقف طلعات الطائرات التجسّسية لمدة 6 ساعات فقط في شمال القطاع، يتم خلالها إنجاز الخطوات المتعلّقة بجمع الأسرى ونقلهم. غير أن المقاومة كانت حتى عصر أمس غير موافقة على الأمر.

النقطة الثالثة، تتعلق بأن العدو الذي وافق على إدخال 1000 شاحنة من المساعدات إلى القطاع خلال خمسة أيام، يريد تقليص الكمية الخاصة بشمال القطاع إلى الحد الأدنى، ويرفض إدخال أي كمية من الوقود إلى مناطق الشمال، كما يشترط لإدخال الوقود إلى القطاع أن تضمن الأمم المتحدة عدم حصول أي مؤسسة خارج المستشفيات والمخابز على الوقود. ورفضت المقاومة محاولة العدو التصرّف مع شمال غزة على أنه منطقة مختلفة عن جنوبه، وشدّدت على أنه لا يزال في الشمال أكثر من 750 ألف مواطن يحتاجون إلى المساعدات الطبية والغذائية وإلى الوقود.

وفي ما يتعلق بملف الأسرى والمعتقلين، تصرّ المقاومة على أنه في حالة الصفقة الجزئية، فإن من يشملهم قرار الإفراج هم من النساء الكبيرات في السن والأطفال والمراهقين دون الـ 18 سنة وبعض كبار السن المرضى، إضافة إلى من يحملون جنسيات أخرى. وتؤكد أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الـ52، وأنها غير معنية باللوائح التي سلّمها الاحتلال للوسيطين الأميركي والقطري، على أن تلتزم إسرائيل في المقابل بإطلاق سراح كل الأسيرات في سجون العدو، بمن في ذلك من تم اعتقالهن في الضفة الغربية أخيراً، إضافة إلى الفتيان دون الثامنة عشرة، وبعض المرضى. كما أن تقديم العدو تعهّداً بعدم إعادة اعتقال هؤلاء من جديد، يُعدّ نقطة أساسية في مطالب المقاومة.

وحول التقدّم الذي تحقّق للوصول إلى الصفقة، أعلن رئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أن أهم النقاط العالقة، أصبحت الآن «بسيطة للغاية» وهي في الأساس أمور عملية ولوجستية. وذكرت «القناة 12» التلفزيونية الإسرائيلية أن مجلس وزراء الحرب قدّم موعد اجتماعه، أمس، بعد تقارير عما وصفته بـ «تفاؤل» بالتوصل إلى اتفاق على تبادل الأسرى.

وفي واشنطن، قال نائب مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، جون فاينر، إن التوصل إلى اتفاق على إطلاق بعض الرهائن أصبح «أقرب من أي وقت مضى»، مضيفاً لشبكة «أن بي سي» التلفزيونية أن الاتفاق سيشمل على الأرجح وقفاً ممتداً للقتال «لعدة أيام»، ويسمح بتوزيع المساعدات الإنسانية في غزة. وتابع أن «ما يمكنني قوله في هذه المرحلة هو أن بعض مجالات الخلاف العالقة، في مفاوضات معقّدة وحساسة جداً، تم تضييقها»، لكنه أشار إلى أنه «لن يكون هناك اتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. مثل هذه المفاوضات الحساسة يمكن أن تنهار في اللحظة الأخيرة».

من جهته، أكد السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة مايكل هرتسوغ في مقابلة مع شبكة «إيه بي سي» أن «إسرائيل تأمل في الإفراج عن عدد كبير من الرهائن المحتجزين لدى حماس في الأيام المقبلة».

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عمن وصفتهم بالمطّلعين على سير المفاوضات قولهم إن بنود الاتفاق المفضلة تقع في وثيقة من ست صفحات تنص على إطلاق دفعة صغيرة من الأسرى كل 24 ساعة، مضيفة أن الإطار العام للصفقة وُضع على مدى أسابيع من التفاوض في الدوحة. وأوضح أحد هؤلاء للصحيفة أن قرار القبول بالصفقة سيكون صعباً على إسرائيل، ففي حين أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يتعرّض لضغوط من ذوي الأسرى، فإن ثمّة أصواتاً أخرى مرتفعة في إسرائيل تطالب الحكومة بعدم المقايضة.

(الأخبار)

إسرائيل: حزب الله يستنزفنا شمالاً

واصلَ حزب الله تكثيف عملياته على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، مستهدفاً مواقع وثكنات وتجمّعات جيش العدو الإسرائيلي. ونفّذ خلال الساعة الـ48 الماضية 21 عملية ضدّ مواقع العدو على طول الحدود، وأصاب تجمّعات لأفراد وآليات، فضلاً عن إسقاط مُسيّرة من نوع «هيرميز 450» بواسطة صاروخ أرض - جو، وهي طائرة مُسيّرة قتالية متعدّدة المهام.

أمام اتساع نطاق العمليات وكثافتها، قالت القناة 12 العبرية إن المستوطنات الشمالية التي تم إخلاؤها أصبحت ساحة معركة حقيقية، ما يعكس الجدل الدائر في الأوساط الإسرائيلية حيال التعامل مع الخطر القادم من الشمال. وفي ظل التسليم بأن الحرب الشاملة مع حزب الله تشكل تحدياً كبيراً لم تواجهه إسرائيل من قبل على الإطلاق، بدأت أصوات تتعالى مطالبة بأن يكون خيار التحرك العسكري في الشمال مطروحاً بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، إذ إنه «سيكون من الخطأ الإستراتيجي الآن، عندما يكون الجيش الإسرائيلي مستعداً وجاهزاً، تفويت مثل هذه الفرصة».

ورأى المراسل العسكري لموقع «والا» أمير بوحبوط، أن قائد القيادة الشمالية اللواء أوري غوردين، يستخدم أسلوب «تجريد القدرة» لتحييد قدرات حزب الله في المنطقة الحدودية «من أجل عدم إشعال النار في القطاع الشمالي أثناء تواجد قواتنا في غزة». لكن كوبي ميروم في موقع «القناة 12» اعتبر أن حزب الله حقّق بعض الإنجازات الكبيرة على مستوى الوعي، مثل 70 ألف مستوطن تم إجلاؤهم من مستوطناتهم على الحدود الشمالية ومئات الآلاف الذين ما زالوا مهددين بنيرانه حتى خليج حيفا.

وبعيداً عن آراء المحلّلين والمعلّقين العسكريين وغيرهم، تتعالى أصوات المستوطنين المهجّرين من المستوطنات الحدودية مع لبنان، فقد قال رئيس منتدى مستوطنات خط المواجهة موشيه دافيدوفيتش: «لن نوافق على عودة سكاننا إلى ديارهم دون أن يكون حزب الله وقتلته خارج نطاق القائمة على أقل تقدير (...) يقوم نصرالله فقط بزيادة وتيرة إطلاق الصواريخ والطائرات المُسيّرة والصواريخ المضادة للدبابات، ولا يبدو أنه متأثر بتصريحات رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الكابينت»، داعياً إلى أن «تكون هناك خطة منظّمة مثل تلك الموجودة في الجنوب، وتنفيذها على أرض الواقع، والتأكد من أن نصرالله لن يتمكّن من ردعنا بعد الآن».

وتحت عنوان «إعادة الأمن لسكان الشمال»، تدور نقاشات كثيرة في الإعلام العبري عن الحلّ الأمثل لتحقيق ذلك. وبالتزامن مع الحديث عن «حلّ الدولتين» أو «إعادة تنشيط السلطة الفلسطينية» كجزء من حلّ أوسع للمأزق الذي تواجهه إسرائيل في الجنوب (غزة)، يقترح البعض تفعيل الضغوط السياسية على الحكومة اللبنانية وإعادة الزخم لقرار مجلس الأمن 1701. ويتوقّع البعض في إسرائيل أنه مع انتهاء المعركة البرية في غزة والتوصل إلى اتفاق شامل بشأن الأسرى، فإن الجيش الإسرائيلي سيبدأ بحشد قواته في الشمال استعداداً لمعركة مع حزب الله، عندما يتعيّن على إسرائيل مطالبة لبنان بالتنفيذ الكامل للقرار 1701. بمعنى آخر، انسحاب قوات حزب الله إلى شمال الليطاني وإنشاء منطقة خالية من التواجد العسكري لحزب الله. وبالتأكيد ستدعم المقترح الإسرائيلي هذا الولايات المتحدة والعديد من الدول، بما في ذلك السعودية ودول الخليج.

(الأخبار)

إدارة الليسيه الفرنسية تمنع التعاطف مع غزّة خشية «معاداة السامية»

الجامعة الأميركية: من يتضامن مع المقاومة مجرم!

بينما يخوض طلاب أكبر الجامعات العريقة في الغرب معارك لإظهار مواقفهم المستنكرة للوحشية الإسرائيلية، وتتمّ ملاحقتهم من قبل لوبيات صهيونية موجودة في حكومات الغرب وفي إدارات هذه المؤسسات، يبدو أن في بيروت من أعجبه الأمر، ويريد تنفيذه في عاصمة المقاومة ضد الاحتلالَيْن الأميركي والإسرائيلي. وقد ظهر ذلك بوضوح في سلوك الجامعة الأميركية في بيروت وإدارة البعثة العلمانية الفرنسية، ما يستلزم ليس تدخّل الجهات الحكومية المعنية، بل حركة طالبية وأكاديمية وشعبية ترفض هذا المنطق الخادم للعدو

فاتن الحاج، زينب حمود

«إنت وقفتي مع حدا هتف لمحمد الضيف (القائد العام لكتائب القسام). إنت مش بس ممانعة. إنت مجرمة بحق الـ AUB»! هكذا قمع أستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت، مكرم رباح، إحدى الطالبات التي استغلّت المساحة المعطاة لها في ندوة نُظّمت قبل أيام في الجامعة. رباح نفسه، بكل ما أوتي من تعالٍ واستلابٍ ثقافويّ، حرّض في بيروت بشار حيدر، استضافة الأكاديمي الصهيوني أليك والن في جلسة نقاش استفزازية عبر تطبيق «زووم»، حول «أخلاقيات الحرب في غزة»، ما أثار غضب قسم من الهيئة التعليمية والطلاب، لما يحمله العنوان من تبنٍّ وترويج للسردية الإسرائيلية، عبر «اعتبار الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال بحق الفلسطينيين في غزة حرباً بين طرفين تجوز مناقشة أخلاقياتها». وعلى الفور، تحرّك كل من «الاتحاد الطلابي العام» و«النادي الثقافي الفلسطيني» ومجموعة «معرفة من أجل التحرير»، أمام مبنى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة كونه أحد منظّمي الجلسة. ومع انسحاب المعهد من التنظيم، نقل الطلاب تحركهم إلى أمام قسم الفلسفة وهتفوا لغزة ومقاومتها وشعبها الصامد، وضد حيدر لمحاولته «إفراد ساعة ونصف ساعة لأكاديمي ينكر بشكل صريح وواضح حق العودة لفلسطينيّي الشتات، ويعدّه نذيراً بإبادة جماعية بحق يهود إسرائيل».

فقبل 10 أيام، قرّر زميل رباح وصديقه، الرئيس السابق لقسم الفلسفة في الجامعة الأميركية الإدارة الجامعة، التي يقول موقعها الإلكتروني إنها «تشجع حرية الفكر والتعبير وتسعى إلى تخريج رجال ونساء ملتزمين بالتفكير الإبداعي والنقدي»، على الحركة الطالبية وعلى ابتزاز طلاب المنح الأكاديمية ممن شاركوا في الاحتجاجات التي أدّت إلى إلغاء ندوة لاستضافة أكاديمي صهيوني.

دفعت التحركات إدارة الجامعة إلى إلغاء الجلسة بحجة ما سمّته «تهديدات أمنية»، متجاهلة إرادة الطلاب والكادر التعليمي. وفي اليوم نفسه (10-11-2023)، نشر رباح مقالاً صحافياً بعنوان «أخلاقيات الجامعة الأميركية مقابل عالم أسود»، حمّل فيه، كعادته، حزب الله مسؤولية التحركات وتوجيه «تهديدات» إلى الجامعة، واعتبر فيه أن من «المضلّل» القول إن «اعتراف المرء بوجود دولة إسرائيل وحقّها في الدفاع عن نفسها يجعل منه مناصراً للعنف والقتل اللذَيْن يحصلان ضدّ المدنيّين في قطاع غزّة»! ووصل

> اعتراف المرء بوجود «دولة إسرائيل» وحقّها في الدفاع عن نفسها لا يجعل منه مناصراً للعنف والقتل

الاستلاب برياح إلى حدّ وصمه بعض القائمين بالتحركات بـ«الانحلال الأخلاقي والأدبي» كونهم «من الذين يستفيدون من أموال ورواتب تأتيهم من منح وبرامج مرتبطة بالغرب»، ما يعني أن عليهم أن يبصموا على كل ما يريده الغرب كوليّ لنعمتهم!

رباح الذي كان متعاقداً مع الجامعة الأميركية، وقرّر مغادرة لبنان لفترة من الوقت للعمل في الإمارات العربية المتحدة، وحاول مراراً الحصول على عقد عمل في جامعات في أميركا نفسها، هبط بـ«الباراشوت» ليصبح أستاذاً مساعداً في الجامعة بقرار من رئيسها فضلو خوري الذي كلّفه بالعمل على رؤية للمئوية الثانية للبنان. وتحوّل رباح عملياً، مع الوقت، إلى ناطق باسم خوري وباسم الجامعة نفسها، مفصحاً عمّا لا يقدر الآخرون على قوله بصورة رسمية، خصوصاً أن إدارة الجامعة تصرّفت بكثير من الحياد السلبي إزاء مطالبة أساتذة وأطباء بإقامة تحركات مفتوحة تضامناً مع الجسم الطبي في قطاع غزة.

مصادر المعترضين على ما يقوم به الناطقون باسم الإدارة اعتبرت أن «الحوار والرأي والرأي الآخر لا تكون في ظل الأتاكفاً الحاد في ميزان القوة بين من يقدّم الرأي ومن يقدّم الرأي الآخر»، ولفتت إلى «أن ليس من واجبنا أن نفتح على أرضنا مساحة لأشخاص للتعبير عن أفكارهم بما يتناسب مع سردية الاحتلال، ممن تفرد لهم مساحات لا حصر لها من جامعات وصحف عالمية ووسائل إعلام جماهيري ووسائل تواصل اجتماعي منحازة إلى الاحتلال». وعن إلحاق رباح جميع الطلاب بحزب الله، وصف المعترضون كلامه بـ«الشيطنة وتشويه الحقائق وتنكّر لحقيقة أن ثقافة المقاومة وفكرها وتاريخها متجذّرة في الوعي الشعبي ولن تكون حكراً على حزب سياسي أو حركة عسكرية». وطالب المعترضون إدارة الجامعة بإصدار بيان واضح تبيّن فيه موقفها من حق الشعوب المستعمَرة بالتحرر والاستقلال والمقاومة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، وما إذا كانت تصر على جعل فضاءاتها الأكاديمية منبراً آخر للترويج للسرديات الاستعمارية، في حين يُقمع الطلاب والأساتذة في كثير من الجامعات الغربية لمجرد التضامن مع الفلسطينيين.

وهذه ليست المرة الأولى التي يستضيف فيها بشار حيدر أكاديميين صهاينة، إذ سبق أن استضاف عام 2018 الباحث الأميركي في جامعة أوكسفورد ومستشار كلية الفلسفة في الجامعة العبرية في القدس المحتلة، جيف مكماهان، للتحدث عن «إعادة النظر في أخلاقيات الحرب».

(/260467/al-akhbar.com/Politics)

البعثة الفرنسية: «حياد» مع العدوّ

وليس بعيداً عن المناخ «المتصهين» الذي يقود عقل معارضي المقاومة في الجامعة الأميركية، فقد بدا أن إدارة مدارس البعثة العلمانية الفرنسية في لبنان قد سلكت أيضاً الطريق نفسه، معتمدة سياسة كمّ الأفواه المناهضة للمجازر الإسرائيلية في غزة. فقد عمّمت إدارة البعثة على الأساتذة التجاهل التام للإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، وقمع أيّ نشاط طالبي وفيما أشاهد المجازر بحقّ المدنيين، أطالب بتجاهلها والتشديد على حق القتلى في الدفاع عن أنفسهم»، بحسب أستاذ في إحدى «الليسيات». فيما وجد قسم آخر من الأساتذة في الأمر فرصة للذهاب بعيداً في شيطنة المقاومة ودعم إسرائيل والتعبير عن سخطه من جرّ حزب الله لبنان إلى حرب شاملة، لأنه «إذا حصلت الحرب في لبنان، هل يدافع الفلسطينيون عنّا؟ فلماذا ندافع عنهم إذاً؟»، الأمر الذي أثار حفيظة بعض الأهالي ممن راسلوا الإدارة طالبين منع الحديث في السياسة.

استمرّت مصادرة آراء الأساتذة والطلاب وفرض لغة تتناقض مع معتقدات البعض منهم أسبوعاً كاملاً قبل أن يقع خلاف وصل إلى حدّ التضارب بين تلميذين على خلفية العدوان على غزة، مع بروز معارضة بين الأهالي لتبرير الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين، بالتزامن مع اندلاع تظاهرات حاشدة منددة بالجرائم الإسرائيلية في العواصم الأوروبية، ومنها باريس، ما جعل بعض الأساتذة يتجرّأون على الجهر برفض الرواية الإسرائيلية.

عندها، تحوّلت إدارات مدارس البعثة إلى الخطة «ب» القاضية بالوقوف على «الحياد» حيال كل ما يجري، وقرّرت، إيحاءً وليس بشكل رسمي، تجنّب فتح أي نقاش قد يؤدي إلى تصادم بين الطلاب أو الأساتذة أو بين طالب وأستاذه، وعمّمت على الأساتذة ومحاربة «الإرهاب»، وتحميل «حماس» وزر قتل المدنيين، وهي سياسة انتهجتها مدارس البعثة في الأيام الأولى للحرب على غزة، كانعكاس للموقف الفرنسي الرسمي المنحاز إلى العدو الإسرائيلي. فوجد قسم من الأساتذة أنفسهم «مجبرين على تبنّي مواقف نعارضها بشدة. وفيما أشاهد المجازر بحقّ المدنيين، أطالَب بتجاهلها والتشديد على حق القتلى في الدفاع عن أنفسهم»، بحسب أستاذ في إحدى «الليسيات». فيما وجد قسم آخر من الأساتذة في الأمر فرصة للذهاب بعيداً في شيطنة المقاومة ودعم إسرائيل والتعبير عن سخطه من جرّ حزب الله لبنان إلى حرب شاملة، لأنه «إذا حصلت الحرب في لبنان، هل يدافع الفلسطينيون عنّا؟ فلماذا ندافع عنهم إذاً؟»، الأمر الذي أثار حفيظة بعض الأهالي ممن راسلوا الإدارة طالبين منع الحديث في السياسة.

استمرّت مصادرة آراء الأساتذة والطلاب وفرض لغة تتناقض مع معتقدات البعض منهم أسبوعاً كاملاً قبل أن يقع خلاف وصل إلى حدّ التضارب بين تلميذين على خلفية العدوان على غزة، مع بروز معارضة بين الأهالي لتبرير الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين، بالتزامن مع اندلاع تظاهرات حاشدة منددة بالجرائم الإسرائيلية في العواصم الأوروبية، ومنها باريس، ما جعل بعض الأساتذة يتجرّأون على الجهر برفض الرواية الإسرائيلية.

عندها، تحوّلت إدارات مدارس البعثة إلى الخطة «ب» القاضية بالوقوف على «الحياد» حيال كل ما يجري، وقرّرت، إيحاءً وليس بشكل رسمي، تجنّب فتح أي نقاش قد يؤدي إلى تصادم بين الطلاب أو الأساتذة أو بين طالب وأستاذه، وعمّمت على الأساتذة التقيّد بالأطر التاريخية الموجودة في كتاب التاريخ (الفرنسي المنشأ) حول رواية نشوء دولة إسرائيل. وفيما يستفزّ التمادي الإسرائيلي في العدوان التلامذة ويدفعهم إلى التضامن العفوي مع المدنيين على شكل نصّ تعبير أو نشاط صفّي، تقمع المؤسسات التربوية التابعة للبعثة أيّ محاولة من هذا النوع، إذ منعت إحدى المعلمات تلميذتها من اختيار مجازر غزة موضوعاً لنشاطها لأنّ «المدير لن يقبل بأي كلام عن غزة داخل حرم المدرسة».

وتبرّر إدارات المدارس هذا التعتيم بـ«فوبيا الوقوع في معاداة السامية»، كما ينقل أحد طلاب مدارس البعثة، فيما يشير آخر إلى أنّ «المعلّمة تتذرّع بإعلامَيّتها كلّما جرّبنا طرح موضوع الحرب على غزة وطلبت منا عدم التدخّل»، متسائلاً «هل تعني العلمانية التجرّد من الإنسانية والمبادئ الأخلاقية؟».

الانتقال إلى موقع المتفرّج ساهم في توفير بيئة هادئة في مدارس البعثة الفرنسية ووضع حدّاً لمشكلة تضارب الآراء، وهو بالنسبة إلى البعض يبقى أفضل من إجباره على تبنّي موقف يعارضه. لكن، في كلتا الحالتين، يدرك الأساتذة والتلاميذ أنّ البعثة الفرنسية أحكمت الخناق على حريتهم «المزعومة» في الرأي والتعبير والنقاش عندما أعطت موقفاً حاسماً وحاداً بهذا الشكل، «ما لم نعشه في أي مرحلة سابقة، إذ لطالما كان هناك هامش واسع من الحرية في التعبير عن الآراء والمواقف»، على ما تقول إحدى المعلمات.

الثابت والطاغي على المشهد في مدارس «الحريات العامة» كمّ الأفواه فقط عندما يتعلق الأمر بجرائم إسرائيل، وهذا بحدّ ذاته موقف داعم للعدوّ لا يمتّ إلى الحياد بصلة.

(هيثم الموسوي)

طوفان الأقصى

«بيت حانون» تستحيل عقدة إسرائيلية

المقاومة تواصل المشاغلة: لا ثبات للاحتلال

جنود إسرائيليون يقومون بصيانة دبابة (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

في اليوم الرابع والأربعين من الحرب، والواحد والعشرين بعد بدء العملية البرية على القطاع، توسّع الهجوم الإسرائيلي بشكل أفقي ليشمل محاور جديدة، في شمال مدينة غزة ووسطها، فيما يستمر التهديد بالتوجه إلى جنوب وادي غزة بعد أن تأخذ العملية في المناطق الشمالية مزيداً من الوقت. ومع ذلك، لا تبدو المقاومة، في أي شكل من الأشكال، في وارد رفع الراية البيضاء؛ فبعد أن تراجعت وتيرة القتال يوم الجمعة الماضي، واستقرّت على تمكّن «كتائب القسام» من تدمير ثماني آليات فقط، بما مجموعه 62 آلية خلال أربعة أيام من القتال، أعلن الإعلام العسكري لـ«القسام» السبت، تدمير 17 آلية في كلّ محاور القتال في ذلك اليوم، و29 آلية يوم الأحد، فضلاً عن إيقاع نحو 23 جندياً ما بين قتيل وجريح، خلال اليومين المنصرمين، بينهم 6 ضباط أعلنت «القسام» الإجهاز عليهم من مسافة صفر في منطقة جحر الديك بعد مهاجمتهم بقذيفة مضادة للأفراد وبالأسلحة الرشاشة. وفي المنطقة الأخيرة نفسها، استهدف مقاتلو «القسام» منزلاً تواجد فيه عدد كبير من جنود الاحتلال بقذيفتَي «TBG» مضادّتَين للتحصينات وأخرى مضادة للأفراد، ومن ثم اقتحموا المنزل واوقعوا من بقي فيه بين قتيل وجريح. كما اقتحم ثلاثة استشهاديين «مستشفى الرنتيسي» بعد رصد تموضع لجنود الاحتلال في داخله. أما على محور جنوب غزة، فقصفت «الكتائب» تجمّعات لآليات العدو برشقات صاروخية.

تكتيكات المقاومة تعكس مستوى التأقلم مع ظروف المعركة القاسية، ومواصلة العمل بأعصاب باردة

ويشير هذا الأداء القتالي للمقاومة إلى أن «القسام» ومعها باقي الفصائل، قد ذهبت إلى نسق قتالي أكثر مرونة، لا يضع في أولويته استنزاف الجهد اللوجستي والبشري في عرقلة التقدم البري، إنما التعامل بتكتيك الإشغال المستمر، وحرمان القوات المتوغّلة من أي فرصة لتثبيت قواتها، بما يسمح لها بالانتقال إلى خطوة التمشيط الدقيق والعمل المريح في داخل الحواضن والأحياء العمرانية.

محاور القتال

أكثر المحاور سخونة، والذي شرعت الطائرات الحربية والدبابات في التمهيد الناري المكثّف فيه خلال اليومين الماضيين، هو محور شمال غزة، وتحديداً محور مخيم جباليا، والذي نفّذت الدبابات الإسرائيلية عملية التفاف لدخوله، قادمة من الأحياء الغربية لمدينة بيت لاهيا، وتحديداً حي السلاطين. وبدأت تلك العملية من حيث تقدّمت الآليات إلى مناطق ما خلف سجن أبو عبيدة، تمهيداً للتوغل من المناطق الشمالية الغربية للمخيم، وتحديداً من منطقة صالة الطيب، وصولاً إلى مناطق بير النعجة والفالوجا، ومنها إلى عمق المخيم. وحتى اللحظة، نفّذت القوات الغازية المرحلة الأولى من هذا المخطّط، فيما تواصل منذ ليلة الجمعة، التمهيد الناري العنيف بالأحزمة النارية المكثّفة، والتي ارتكب فيها العدو مجازر كبرى في مدرستَي «الفاخورة» و«تل الزعتر»، تسبّبت باستشهاد أكثر من 250 مواطناً وإصابة المئات خلال اليومين الماضيين.

أما المحور الثاني الذي يشهد معارك عنيفة جداً، فهو محور شرق حي الزيتون جنوب مدينة غزة. فبعد أن كان هدف استفزاز هذا المحور، هو إشغال مقاتلي «كتيبة الزيتون» التابعة لـ«القسام»، عن التوجّه لتقديم أي دعم للمحاور الغربية من شمال غزة، والتي شكّلت موقع الثقل والزخم الميداني، خلال الأيام العشرة الأولى من التقدم البري، تحوّل إحراز تقدّم في هذا المحور إلى غرض عملياتي بذاته، هدفه إطباق الخناق على الأحياء الشرقية للمدينة من مثل الزيتون والشجاعية والتفاح، من محوَري عمق المدينة القديمة (الساحة، عسقولة، دولة) والذي وصلته الدبابات من القاطع الغربي، بالتوازي مع هجوم مرتقب من الجهة الشرقية، حيث السياج الفاصل. ووفق الفهم الإسرائيلي، يمكن لهجوم كذلك، أن يشلّ قدرة المقاومين على التعاطي مع الزخم الناري العنيف، وتعدّد محاور التقدم البري المتزامن. وخلال الأيام الأربعة الماضية، شهد المحور المذكور قتالاً عنيفاً للغاية، فيما يقدّر جيش الاحتلال أنه بصدد أيام صعبة من القتال مع كتائب مركزية وقوية في منطقتَي جباليا والزيتون، حيث آخر خطوط الصد التي لا تزال تحتفظ بقوتها في أحياء شمال غزة.

بيت حانون نموذجاً

بلدة بيت حانون، هي أول المحاور التي بدأ العدو بالتمهيد لاقتحامها برياً؛ فمنذ اليوم الأول من الحرب، هجّر أكثر من 300 ألف مواطن منها، ثم شرع في تدمير كامل لأحيائها العمرانية، ليستمر القصف الجوي والمدفعي لها طوال 23 يوماً. واليوم، وبعد نحو 20 يوماً من بدء الهجوم البري، لا تزال قوات العدو تغرق في الأطراف الشرقية من المدينة. صحيح أنها تقدّمت في بعض الليالي إلى مناطق عميقة فيها، غير أنها اضطرت في وقت قصير جداً إلى الانسحاب منها، كما لم تستطع تثبيت قواتها في أي من نقاط التقدّم وحتى الطرفية منها. هناك، تنوّع المقاومة تكتيكات المواجهة والتصدي، ما بين استهداف الآليات المتوغّلة بقذائف «الياسين 105»، والرصد الطويل للقوات الخاصة، وانتظارها إلى حين التمركز في إحدى الكتل العمرانية، ثم مباغتتها بقذائف الـ«TBG» الفراغية، ما يتسبب بوقوع خسائر بشرية كبيرة، أو تفخيخ عيون وفتحات الأنفاق المتوقّع اكتشاف أمرها.

كل تلك التكتيكات، تعكس مستوى التأقلم مع ظروف المعركة القاسية، ومواصلة العمل بأعصاب باردة، ما حرم الاحتلال من تحقيق أي منجز عملياتي في ذلك المحور. واستناداً إلى نموذج بيت حانون، يمكن أن تُفهم جزئية «المرونة» التي تحدّث عنها الناطق العسكري باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، في خطابه مساء الجمعة، وعنوانها أن المقاومة لا تحدّد خطوطاً حُمراً، وتدفع في سبيل الدفاع عنها التضحيات الكبيرة، إنما تحدّد هدفاً مستداماً وطويل الأمد، يمكنه المحافظة على فعاليته طوال مدة الحرب، وهو منع كسر المقاومة، والمحافظة على عمل الجيوب المؤثّرة، بمعزل عن مستوى التقدم والاختراق العميق، وذلك حتى اللحظة الأخيرة من عمر القتال.

تسع مؤسسات فقط من بين 53 مؤسسة صحية لا تزال تعمل في قطاع غزة كاملاً

القنابل الدخانية. تلك السياسات مجتمعة تتقاطع مع حديث مستمر عن مفاوضات لوقف إطلاق النار، وعقد صفقة تبادل للأسرى. يمكنك أن تسمع وأنت تتجوّل بين الأهالي، أن هدنة إنسانية قريبة ترتبط بكل ما يجري من تصعيد للضغط العسكري على حاضنة المقاومة. وبالفعل، وفقاً لتقدير أوساط مقربة من المقاومة، فإن العدو الإسرائيلي وصل في المفاوضات الهادفة إلى إبرام هدنة إنسانية، إلى مراحل متقدمة جداً قبل أن يتراجع في اللحظات الأخيرة، محاولاً إفساح المجال للمزيد من الضغط، أملاً في تليين موقف حركة «حماس» ودفعها إلى تقديم تنازلات في تفاصيل الصفقة المرتقبة. ووفق ما يرى كادر قيادي في حركة «حماس»، فإن «ما يحدث هو عض دام على الأصابع. جيش الاحتلال الذي لا يحرز تقدماً ناجزاً على طريق تحقيق أهدافه بالأدوات العسكرية العنيفة، يعمل على الضغط على الأهالي في شمال ومدينة غزة، لإجبار المفاوضين على تقديم تنازلات، ومقايضة الرهائن بتخفيف الضغط العسكري على الأهالي والسماح بدخول المساعدات الإنسانية». ويضيف المصدر ذاته: «العدو يضع ظهرنا إلى الجدار، إذ ينتهك كل المحرمات، ولا يبقي بين يديه ما يمكن أن يهددنا به، وما سيدركه عندما يستنفد كل ما لديه من أساليب الضغط، أن ثمة مساراً واحداً لاستعادة الدفعة الأولى من مختطفيه، وهو الإذعان لاشتراطات المقاومة».

ي. ف.

عودة المجازر الجماعية: العدو يستنفد أوراقه

وصلت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، إلى مرحلة متردية للغاية، ففيما تواصل الطائرات الحربية تنفيذ سياسة المجازر الجماعية، التي تطاول أحياء سكنية كاملة، وتتسبّب باستشهاد وإصابة العشرات دفعة واحدة، تتعرّض طواقم الدفاع المدني وسيارات الإسعاف لاعتداءات مستمرة، أدت إلى استشهاد أكثر من 170 كادراً إغاثياً بين طبيب ومسعف وضابط إسعاف، في الأحياء المزدحمة التي تؤوي الكتلة البشرية الأكبر من النازحين في مدينة غزة، وتحديداً مناطق حي الصبرة وعسقولة. هناك، قصفت الطائرات الحربية مدرسة «الفلاح» التابعة لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين»، والتي تؤوي عشرات الآلاف من النازحين، وأيضاً «مسجد إحياء السنة»، في هاتين المجزرتين فقط، استُشهد المئات من المواطنين الذين بقيت جثامينهم ملقاة على الأرض وفي الطرقات، هذا فضلاً عن تدمير المئات من المنازل على رؤوس ساكنيها. وفي شمال غزة، وتحديداً في مناطق مخيم جباليا ومنطقة جباليا البلد ومشروع بيت لاهيا، قصفت الطائرات الحربية، في الأيام الثلاثة الماضية، أكثر من أربعين منزلاً ومسجداً، جميعها مأهولة بالسكان، متسبّبة باستشهاد وإصابة المئات من المواطنين.

أما في القطاع الصحي، فإنّ إحصائيات وزارة الصحة تشير إلى أن تسع مؤسسات فقط من بين 53 مؤسسة لا تزال تعمل في قطاع غزة كاملاً، فيما في مدينة غزة وشمالها يعمل مستشفى واحد هو «الإندونيسي»، الذي خرج مديره، عاطف الكحلوت، يوم الخميس الماضي، معلناً أن كل أقسام المستشفى امتلأت عن بكرة أبيها بالمصابين، ولم تعد قادرة على استيعاب أعداد إضافية. ولعلّ المشهد في ممرات المرفق الطبي كان يعبر عن نفسه بنفسه، حيث المئات من الجرحى المصابين بإصابات بليغة جداً ملقون على الأرض، فيما يتنقل الممرضون بينهم محاولين تغطية الجروح بقطع من الشاش. هكذا، ينتظر المصابون الموت، بلا أي أفق للعلاج أو إجراء أي نوع من العمليات، وأمام قسم الأشعة، يصطف العشرات من المصابين الممددين على البلاط، منتظرين دورهم الطويل لإجراء صورة أشعة. وسط ذلك كله، تخلو أسواق شمال القطاع وجنوبه من أي مواد تموينية أو خضر، فيما الطحين أضحى عملة نادرة يصعب الحصول عليها، بعد أن ارتفع سعره إلى خمسين ضعفاً. في ساعات المساء، تبدأ المدفعية بقصف أحياء شمال القطاع، بالمئات من القذائف الضوئية الحارقة. ومع شروق الشمس، تشرع الدفعية ذاتها في قصف الأحياء المأهولة بمئات الآلاف من النازحين الذين يرفضون الخروج إلى جنوب وادي غزة، بالمئات من الأخيرة، محاولاً إفساح المجال للمزيد من الضغط، أملاً في تليين موقف حركة «حماس» ودفعها إلى تقديم تنازلات في تفاصيل الصفقة المرتقبة. ووفق ما يرى كادر قيادي في حركة «حماس»، فإن «ما يحدث هو عض دام على الأصابع. جيش الاحتلال الذي لا يحرز تقدماً ناجزاً على طريق تحقيق أهدافه بالأدوات العسكرية العنيفة، يعمل على الضغط على الأهالي في شمال ومدينة غزة، لإجبار المفاوضين على تقديم تنازلات، ومقايضة الرهائن بتخفيف الضغط العسكري على الأهالي والسماح بدخول المساعدات الإنسانية». ويضيف المصدر ذاته: «العدو يضع ظهرنا إلى الجدار، إذ ينتهك كل المحرمات، ولا يبقي بين يديه ما يمكن أن يهددنا به، وما سيدركه عندما يستنفد كل ما لديه من أساليب الضغط، أن ثمة مساراً واحداً لاستعادة الدفعة الأولى من مختطفيه، وهو الإذعان لاشتراطات المقاومة».

ي. ف.

قصفت الطائرات الحربية، في الأيام الثلاثة الماضية، أكثر من أربعين منزلاً ومسجداً (أ ف ب)

«عقلاء إسرائيل» يبتعدون عن السرب:

أهدافنا غير مضمونة... والمطلوب توجيه أميركي

علي حيدر

يقارب المسؤولون والخبراء الإسرائيليون الحرب على غزة انطلاقاً من تقدير واقتناع بأن نتائجها وتداعياتها «ستُبلور نمط وجودهم»، بحسب تعبير رئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء أهارون حليفا. وفي أقلّ التقديرات، ستشكّل هذه الحرب محطة تأسيسية في تحديد مصير إسرائيل في المنطقة، وفق ما يشي به موقف أكثر من مسؤول إسرائيلي أيضاً. وتتفاوت تلك المقاربات في العمق والموضوعية والأبعاد التي يتمّ تناولها في كلّ منها، وذلك بحسب موقع كلّ من أولئك المسؤولين، وما يتمتّع به من فكر استراتيجي. ولعلّ من أبرز القيادات التي تناولت الأبعاد المشار إليها، رئيس وزراء العدوّ الأسبق، إيهود بارك، في مقالة له في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، حيث استفاد من المخزون الذي راكمه في المناصب التي توالى عليها، ليفنّد القيود والمخاطر التي تواجه الجولة الحالية، وفق منهجية الخبير الذي تولّى رأس الهرم السياسي في مؤسّسة صناعة القرار السياسي والأمني.

رأى بارك أن «الحرب تدور في ظلّ أربعة قيود، هي: تحرير الأسرى والمحتجزين، ردع حزب الله وإيران، الحفاظ على الشرعية للعمل لزمن طويل، ومسألة اليوم التالي، أي أمن غلاف غزة، وماذا سيحصل وكيف لبنان، فإن إصرار هؤلاء على رفض العودة سيُقوّض صورة الكيان القادر على حماية «مواطنيه»، وهو مستجدّ ينطوي على تداعيات خطيرة على مستوى ثقة الجمهور بقياداته السياسية والعسكرية، في حين أن العمل على تلبية مطالبهم سيضعهم أمام تحدٍّ جدّي في مواجهة «حزب الله» الذي سيكون هذه المرّة في موقع المدافع عن السيادة والأراضي اللبنانية، في ما يمنحه هامشاً أوسع في المبادرة والردّ.

وفي تقدير مُنصل، رأى بارك أن فقدان جزء من الأسرى واتّساع القتال في الشمال وربّما أيضاً في الضفة، وإمكانية نشوب حرب استنزاف لعدّة سنوات، مع أثمان عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة للغاية، هو سيناريو ينطوي على درجة احتمال حقيقية. ومع ذلك، وعلى وقع تلك القيود التي فنّدها، وإذ يبدو أن هذا العامل يحتلّ المرتبة الأولى من بين العوامل الأخرى بالنسبة إلى مستويات التأثير التي تخشاها إسرائيل، فمن المهمّ الإشارة، هنا أيضاً، إلى أن بارك سبق أن تولّى العديد من المناصب العليا في المؤسّسة العسكرية، وأهمّها رئاسة أركان الجيش، ورئاسة الاستخبارات العسكرية، ومناصب أخرى لا تقلّ أهميّة؛ ولذا، فإن تقديره يظهر ذا دلالة.

وفي الموازاة، رأى بارك أن المحافظة على «شرعيّة» الحرب تشكّل تحدّياً إضافياً أمام القيادة الإسرائيلية، وخصوصاً أن مواصلة ارتكاب المجازر والوقت الطويل الذي تحتاج إليه العمليات، قد يؤدّيان إلى تحوّلات في الرأي العام الدولي، مع إمكانية أن يؤثّر ذلك على القرار الأميركي أيضاً. أما بالنسبة إلى عودة المستوطنين إلى بيوتهم على الحدود الشمالية مع لبنان، فإن إصرار هؤلاء على رفض العودة سيُقوّض صورة الكيان القادر على حماية «مواطنيه»، وهو مستجدّ ينطوي على تداعيات خطيرة على مستوى ثقة الجمهور بقياداته السياسية والعسكرية، في حين أن العمل على تلبية مطالبهم سيضعهم أمام تحدٍّ جدّي في مواجهة «حزب الله» الذي سيكون هذه المرّة في موقع المدافع عن السيادة والأراضي اللبنانية، في ما يمنحه هامشاً أوسع في المبادرة والردّ.

وفي تقدير مُنصل، رأى بارك أن المحافظة على «شرعيّة» الحرب تشكّل تحدّياً إضافياً أمام القيادة الإسرائيلية، وخصوصاً أن مواصلة ارتكاب المجازر والوقت الطويل الذي تحتاج إليه العمليات، قد يؤدّيان إلى تحوّلات في الرأي العام الدولي، مع إمكانية أن يؤثّر ذلك على القرار الأميركي أيضاً. أما بالنسبة إلى عودة المستوطنين إلى بيوتهم على الحدود الشمالية مع لبنان، فإن إصرار هؤلاء على رفض العودة سيُقوّض صورة الكيان القادر على حماية «مواطنيه»، وهو مستجدّ ينطوي على تداعيات خطيرة على مستوى ثقة الجمهور بقياداته السياسية والعسكرية، في حين أن العمل على تلبية مطالبهم سيضعهم أمام تحدٍّ جدّي في مواجهة «حزب الله» الذي سيكون هذه المرّة في موقع المدافع عن السيادة والأراضي اللبنانية، في ما يمنحه هامشاً أوسع في المبادرة والردّ.

شدّد بارك على ضرورة أن «يكون للولايات المتحدة دور مركزي، وأحياناً حرج، حتى نحقّق أهدافنا»

وفي تقدير مُنصل، رأى بارك أن فقدان جزء من الأسرى واتّساع القتال في الشمال وربّما أيضاً في الضفة، وإمكانية نشوب حرب استنزاف لعدّة سنوات، مع أثمان عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة للغاية، هو سيناريو ينطوي على درجة احتمال حقيقية. ومع ذلك، وعلى وقع تلك القيود التي فنّدها، تبرز محدودية قدرة إسرائيل على التعامل معها. ولذا، فهو شدّد على ضرورة أن «يكون للولايات المتحدة دور مركزي، وأحياناً حرج، حتى نحقّق أهدافنا»، في موقف يُعبّر عن سقوط أحد الشعارات المهمّة التي كانت تروّج لها المنظومة الإسرائيلية، وعنوانه أنها قادرة على الدفاع عن نفسها بقدراتها. وعلى أيّ حال، فإن «طوفان الأقصى»، وما تبعه من تطوّرات، بدّد المفهوم المذكور وأظهر هشاشة إسرائيل في مواجهة أعدائها. وفي هذا الجانب، أورد بارك مجموعة من المعطيات التي تُظهر حجم الدور الأميركي، من الجسر الجوي العسكري، وحشد حاملتَي طائرات على متنهما 150 طائرة، وغواصة نووية، وسفناً مسلّحة بصواريخ جوالة وصواريخ اعتراض، وطائرات قصف ثقيلة، دُفع بها نحو قاعدة «الناتو» في جزيرة صقلية. وتُظهر تلك القدرات جدّية ما أعلنه المسؤولون الأميركيون مراراً، بمن فيهم الرئيس جو بايدن، من أن الهدف منها هو ردع «محور المقاومة». كما تكشف عن أن الولايات المتحدة منخرطة عملياتياً بشكل مباشر في هذه الحرب، هذا من دون تناول حجم المساعدات المالية البالغة 14,3 مليار دولار، والحماية السياسية لإسرائيل كي تتمكّن من المضيّ في حربها. وعلى عكس بعض المفاهيم الخاطئة عن الردع، فإنّ ذلك يؤشّر إلى إرادة وقدرة على التدخل العسكري المباشر، لأنه من دون هذين العنصرين، يصبح الردع كلاماً إنشائيّاً لا أثر له.

ومع ذلك، فإن ساحات «محور المقاومة» لم ترتدع عن خيار نصرة المقاومة في قطاع غزة، من دون أن تقع في الوقت نفسه في الفخّ الإسرائيلي المتمثّل في الدفع نحو حرب كبرى بمشاركة أميركية وأطلسية، باعتبار الظروف الحالية فرصة تاريخية قد لا تتكرّر. ولكن، من الواضح أن العدو يخشى من ارتقاء إضافي في مسار الضربات إلى سقوف أعلى؛ ولذا، تتوالى التهديدات والرسائل على ألسنة كبار المسؤولين في اتجاه «حزب الله» ولبنان، إلا أنها لم تحقّق النتائج المرجوّة منها إلى الآن. وبالنتيجة، يؤشّر كلّ ما تقدّم إلى حجم التعقيدات التي تتّسم بها هذه الحرب، والمخاطر التي تنطوي عليها، وكونها مفتوحة على أكثر من متغيّر قد يدفع بها في هذا الاتجاه أو ذاك.

يخشى العدو من ارتقاء إضافي في مسار الضربات (أ ف ب)

طوفان الأقصى

سادس شهيد أسير منذ «7 أكتوبر» الحرب الموازية في الضفة تتوسّع

شهد مخيم بلاطة في محافظة نابلس عملية عسكرية واسعة (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

لا يمكن وصف المشهد في الضفة الغربية المحتلة، سوى بأنه حرب متعدّدة الأشكال والجبهات، رأس حربتها جيش الاحتلال، وإلى جانبه مستوطنوه الإرهابيون. وإذ لا يمكن على أيّ حال مقارنة أوضاع الضفة مع ما يعيشه قطاع غزة الذي يتعرّض لحرب إبادة جماعية للبشر والحجر وكل مقوّمات الحياة، لكن يَظهر أن عجز العدو عن تحقيق إنجازات عسكرية في القطاع، بدأ يُترجَم مزيداً من الانتقام في الضفة، حيث هناك أيضاً يُستهدف المدنيون على نطاق واسع. هكذا، تمتدّ الحرب القائمة في الضفة من شمالها إلى جنوبها، ولا تكاد تهدأ في منطقة أو مدينة، حتى تشتدّ في أخرى، فيما يتعقّد الاحتلال القتل بكل الطرق، قنصاً وإعداماً وقصفاً واغتيالاً، وتدمير وتفجير كلّ ما يقف في طريقه، فضلاً عن الاعتقال والاعتداء والتنكيل.

استهدف خلالها المقاومون قوات الاحتلال بعمليات من الرصاص والعبوات الناسفة الشديدة الانفجار. وفي خلال الاقتحام الذي استمرّ لأكثر من 13 ساعة، استشهد الشاب عصام الفايد من ذوي الاحتياجات الخاصة من مخيم جنين، وهو شقيق الشهيدين «القساميَّين»، أمجد ومحمد الفايد، اللذين استُشهدا خلال اجتياح عام 2002. كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال امرأة مسنّة من منطقة البيادر في مدينة جنين، للضغط على نجلها لتسليم نفسه، والشاب نمر جميل مرعي من المخيم نفسه بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، فضلاً عن اعتقالات أخرى. كما اقتحمت هذه القوات بلدة قباطية في جنين، حيث قالت «سرايا القدس - كتيبة قباطية»، في تصريح مقتضب، إنها استهدفت جنود الاحتلال وآلياته بالعبوات الناسفة. وباتت جنين تشهد اقتحاماً واسعاً مرّة كل 48 ساعة تقريباً، في الأسابيع الأخيرة، وهو ما عكس تصاعُد وتيرة الاعتداءات في الضفة. وعلى غرار كل اقتحام، دمّرت جرافات الاحتلال، ليل أمس، البنية التحتية، عبر تجريفها الشوارع في حي الزهراء في المدينة ومناطق أخرى، وإلحاقها أضراراً بعدد من مركبات المواطنين، وبالبنية التحتية للخدمات الأساسية. أيضاً، دمّرت الجرافات نصباً تذكارياً للشهيد الطبيب، عبدالله أبو التين، أمام مستشفى جنين الحكومي، والنصب التذكاري للشهيد محمد عويس في حي خلة الضوحة في مدينة جنين، إلى جانب تدميرها كل الأكشاك في حي الزهراء أمام مستشفى جنين المُقْدِرة بالعشرات.

> اغتالت قوات الاحتلال الأسير ثائر سميح أبو عصب من قلقيلية في سجن النقب

بالتوازي مع ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال مخيم الدهيشة في جنوب بيت لحم، حيث أطلقت الرصاص الحي على الشاب عمر علي اللحام الذي أصيب بطلقة في الرأس، استشهد على إثرها، بعدما مَنعت طواقم الإسعاف من الوصول إليه، مطلقةً أعيرة نارية لمنع الاقتراب منه، وسط مواجهات عنيفة اندلعت في المخيم. كما أصيب مواطنان بالرصاص الحيّ في مواجهات في بلدة طمون قرب طوباس، أحدهما إصابته خطيرة في الظهر، وشابان آخران في مخيم قلنديا. أيضاً، اندلعت اشتباكات بين المقاومين وقوات الاحتلال في منطقة المرج في مدينة قلقيلية، أصيب خلالها عدّة مواطنين، فيما اعتُقلت سيدة والعشرات على بعض سكانها بالبنادق، فضلاً عن احتجاز عشرات المواطنين، والتحقيق مع بعضهم ميدانياً. وجاء العدوان على مخيم بلاطة بعد ساعات فقط من آخر واسع شنّه الاحتلال على المخيم نفسه، وبدا بقصف طائرة حربية لمجموعة مقاومين كانوا متواجدين قرب مقرّ «حركة فتح» في وسط المنطقة، ليستشهد 5 منهم ويصاب آخرون، في قصف هو الأول من نوعه في نابلس منذ أكثر من 10 أعوام. وفي منطقة السوق في بلاطة أيضاً، فجّرت قوات الاحتلال منزلاً، ودمّرت عدّة طرق داخلية، وجرفت والحقت أضراراً مادية جسيمة بممتلكات المواطنين.

في هذا الوقت، تتواصل جرائم الاحتلال بحقّ الأسرى في سجونه، وآخرها اغتيال الأسير ثائر سميح أبو عصب من قلقيلية في سجن النقب، وهو «الأسير الشهيد السادس منذ السابع من تشرين الأول»، بحسب بيان مشترك لـ«هيئة شؤون الأسرى والمحرَرين» و«نادي الأسير الفلسطيني»، أكّدا فيه أن «الاحتلال أقدم على اغتيال الأسير ثائر سميح أبو عصب (38 عاماً) من محافظة قلقيلية في سجن النقب الصحراوي، وهو معتقل منذ 27 أيار 2005 ومحكوم بالسجن لمدة 25 عاماً». وفي السياق نفسه، طاولت حملة الاعتقالات التي شنّها جيش الاحتلال في الضفة، منذ مساء السبت وحتّى صباح الأحد، 70 مواطناً على الأقل، بينهم ثلاث سيدات وصحافيان، وتركّزت في مخيم بلاطة في نابلس، وفي مخيم جنين، فيما توزّعت بقيتها على محافظات: طوباس، رام الله، الخليل، طولكرم، القدس وقلقيلية. ورافق تلك الاعتقالات تنكيل واسع من قِبَل قوات الاحتلال، واعتداءات بالضرب المبرح، وعمليات تحقيق ميداني، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، ووصلت إلى حدّ التهديد بإطلاق النار، واعتقال مواطنين كرهائن للضغط على أفراد من العائلة لتسليم أنفسهم، إلى جانب عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين.

أمّا مخيم بلاطة في محافظة نابلس، فشهد عملية عسكرية واسعة، بالتزامن مع مداهمة أحياء متفرّقة في المدينة، حيث اندلعت اشتباكات مسلّحة عنيفة وسُمعت أصوات انفجارات متتالية في المخيم والمنطقة الشرقية في المدينة، بالإضافة إلى نصب قوات الاحتلال لحواجز عسكرية. وأصيب ستة مواطنين بالرصاص الحي، وآخرون بالضرب المبرح وبحالات الاختناق، بينهم طفلان جرّاء استنشاق الغاز السام المسيَّل للدموع، علماً أن أحد هذين الاثنين من ذوي الإعاقة. كذلك، أطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي على طاقم إسعاف «الهلال الأحمر الفلسطيني» داخل المخيم، أثناء محاولته الوصول إلى حالة مرضية لسنّة هناك. كما قام جيش العدو بتفجير مقرّ حركة «فتح» في المخيم، وهدم عدد من المنازل بشكل جزئي، ومداهمة عشرات المنازل وتفتيشها والعبث بمحتوياتها، للضغط على زوجها لتسليم نفسه.

> اغتالت قوات الاحتلال الأسير ثائر سميح أبو عصب من قلقيلية في سجن النقب

وبات واضحاً أن اقتحامات جيش العدو للقرى والمدن الفلسطينية، تبدأ مع ساعات الليل المتأخّرة، حيث لا تمرّ ليلة من دون عملية واسعة في إحدى المناطق، ولا سيما تلك التي باتت تشهد سخونة متزايدة، من مثل مخيم جنين، ومخيم طولكرم، ونابلس، وطوباس، إلى جانب عشرات الاقتحامات والمداهمات لمدن وقرى وبلدات ومخيمات بهدف تنفيذ اعتقالات، تستمرّ بعض المواجهات من جرّائها حتى ساعات الصباح. واقتحمت أكثر من 80 آلية عسكرية ترافقها جرافات عسكرية من عدّة محاور مدينة جنين، ليل السبت - الأحد، وانتشرت في عدد من أحيائها، ونصبت حاجزاً عسكرياً، ونشرت قنّاصتها على أسطح عدد من المنازل والمباني، فيما احتجزت مركبات الإسعاف والاحتلال وآلياته بالعبوات الناسفة. وباتت جنين تشهد اقتحاماً واسعاً مرّة كل 48 ساعة تقريباً، في الأسابيع الأخيرة، وهو ما

ضغط «هجين» لا يوقف المقاومة: أميركا تستقوي بالعقوبات

بغداد - **فقار قاضل**

لم تعبأ فصائل المقاومة العراقية بالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على بعض قياديّيها، يوم الجمعة الماضي، والتي أظهرت محدودية الخيارات الأميركية في التعامل معها، لتواصل هجماتها خلال اليومين الماضيين على القواعد الأميركية في سوريا والعراق، تضامناً مع قطاع غزة. فغداة إعلان وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على ستة أشخاص من «كتائب حزب الله» و«كتائب سيد الشهداء»، بتّ «الإعلام الحربي» التابع لـ«المقاومة الإسلامية في العراق»، مشاهد لإطلاق طائرة مُسيّرة متفجّرة على قاعدة «الحرير» الأميركية في شمال البلاد، معلناً أنها أصابت هدفها.

وكانت المقاومة قد قصفت، أول من أمس، قاعدة «التنف» الأميركية في سوريا أيضاً بطائرة مماثلة. ونفّذت «المقاومة الإسلامية في العراق» منذ أن أطلقت عملياتها قبل أسابيع، أكثر من 60 عملية استهداف بالصواريخ والطائرات المُسيّرة ضد قواعد عسكرية تضم قوات أميركية في العراق وسوريا، فضلاً عن قصفها مدينة إيلات داخل فلسطين المحتلة.

في المقابل، وفي ضوء عجزها عن الرد عسكرياً على فصائل المقاومة في العراق، واكتفائها بمهاجمة أهداف في سوريا، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 6 أشخاص هم عضو مجلس الشورى في «كتائب حزب الله»، عماد ناجي البهادلي، ورئيس الشؤون الخارجية في الكتائب، حبيب حسن مغامس الدراجي، والمتحدّث الإعلامي باسمها، جعفر الحسيني، والقياديان العسكريان فيها، خالد كاظم جاسم السكيني، وباسم الماجدي، فضلاً عن الأمين العام لـ«كتائب سيد الشهداء»، هاشم فنيان رحيم. وعندما زار وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، بغداد في وقت سابق من الشهر الحالي، ضغط على رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، لوقف الهجمات التي تشنّها المقاومة في العراق وسوريا. وذكرت مصادر حكومية عراقية أن واشنطن هدّدت السوداني بقضايا تتعلّق بسعر صرف الدولار الذي تعاني منه البلاد أصلاً ومبيعات النفط.

وتعليقاً على العقوبات الأميركية، يقول القيادي في «كتائب سيد الشهداء»، علي العتابي، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «هذه العقوبات فقط إعلامية؛ لأنها لم تؤثر أبداً على عمل المقاومة. والذين فُرضت عليهم عقوبات ليست لديهم أموال في المصارف الأميركية أو الأجنبية». ويضيف أن «الاحتلال الأميركي عجز عن مواجهتنا عسكرياً، فقام بالعقوبات وغيرها من الوسائل التي يحاول بها تثنينا عن مهاجمته، لكن هيهات أن نتوقف عن طرده من أراضينا ونصرة غزة وتحرير القدس من الكيان الإسرائيلي الغاصب». ويؤكد أن «جاهزيتنا للمقاومة في أوجها، ولدينا السلاح والروح الجهادية التي قد تذيق أميركا الخسارة، فنحن تعرّضنا لهذه العقوبات منذ وقت طويل، لكن لا نكترث لها لأنها فقاعة أميركية فقط».

> ليست الفصائل وحدها من تتعرّض للعقوبات وإنما العراق بأكمله من خلال التأثير على سعر صرف الدولار

من جهته، يعتقد القيادي في «الحشد الشعبي»، عباس الزاملي، أن «فرض العقوبات على قياديين في أهم حركتين مقاومتين، وهما كتائب حزب الله وسيد الشهداء، يعكس اعتراف أميركا بقوتهما وتأثيرهما، واعترافها بهوانها وضعفها من خلال لجوئها إلى العقوبات التي ليس لها أثر يُذكر على المجاهدين». ويؤكد، لـ«الأخبار»، أن «أميركا تضغط على الحكومة العراقية، لردع الفصائل، بسبب هجماتها المكثّفة ضدها، لكنّ الحكومة نفسها تدرك تماماً حجم الخطر الأميركي على العراق وأمنه، وتدرك أهمية المقاومة لمجابهة الاحتلال». ويشير إلى أن «الجمهورية الإسلامية في إيران تعرّضت لشتى أنواع العقوبات من أميركا، لكنها بقيت صامدة، وهي معتمدة على قوتها وسلاحها وإيمانها بمشروعها الحق ضد المعسكر الغربي. وكذلك فصائل المقاومة لا تخاف من العقوبات، ولا حتى من الهجمات الأميركية في حال حدوثها، لكن كما يبدو هناك مشروع أميركي توسّعي في المنطقة ولا سيما بعد أحداث غزة». أما الباحث السياسي، صفاء خليف، فيلفت إلى أنه «ليست الفصائل وحدها من تتعرّض لعقوبات من قبل الولايات المتحدة، وإنما العراق بأكمله من خلال التأثير على سعر صرف الدولار، وتحكّم الاحتياط الفيدرالي بمقدّرات البلاد النقدية. وهذا حصار شامل». ويرى أنه «من غير الممكن الجزم بأن العقوبات غير مؤثّرة، لكن في الوقت نفسه لم تنهِ مشروع المقاومة العراقية، وبكل تأكيد ستزيد من كره الفصائل للأميركيين». ويوضح أن غالبية الشخصيات التابعة للفصائل، هي في طبيعة الحال لديها حذر مسبق، من خلال عدم إيداع أموالها في بنوك تطاولها اليد الأميركية. ويرجّح خليف أن «تكون هناك عقوبات أميركية مستقبلية شديدة على الفصائل المسلحة، وربما سيُعلن عنها كلما زادت أو استمرت الهجمات على مصالح واشنطن في المنطقة العربية، وهذا قد يؤشر إلى أن واشنطن زهدت في الرد العسكري، وأوجدت العقوبات سلاحاً آخر بديلاً تتعامل به ضد إيران وحلفائها». وفي ما يتعلق بالضغط الأميركي على الحكومة، يعتبر المحلل السياسي أن «السوداني هو في حرج وضغط دائمَيْن، لإيجاد توازن بين هجمات الفصائل والوجود الأميركي، وبالتالي الضغط الأميركي بات أكبر من قبل لتقليم أظفار الفصائل، لكن هذا صعب جداً».

واشنطن تواصل ضغطها على العراقيين لمنعهم من نصرة غزة (أ ف ب)

استعدادات لتقليص «الاحتياط»: إسرائيل تتنبّه إلى «نزفها» الاقتصادي

خَضر خروبي

فرضت الحرب الإسرائيلية على غزة، بتكلفة يومية تناهز الـ260 مليون دولار، أعباء هائلة على كيان الاحتلال، تجلّت «بشائرها» غير المسبوقة، مع إعلان وكالة «موديز» عزْمها مراجعة «التصنيف الائتماني» لإسرائيل، كإجراء تمهيدي لاحتمال خفضه. وهي خطوات انتهجت مثيلاتها وكالة «فيتش» التي حذّرت من تفاقم الأمور في حال توسّعت العمليات العسكرية على المستوى الإقليمي، وذلك تزامناً مع توقع بنك «جيه بي مورغان» انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 11% على أساس سنوي.

وفضلاً عن الارتدادات السلبية المتوقَّعة لتلك الحرب على الاقتصاد العالمي، وسط تقديرات بتجاوز أسعار النفط عتبة المئة دولار، وارتفاع مستويات التضخم بنسبة 7%، فقد سجّل الاقتصاد الإسرائيلي مؤشرات «سلبية» بدوره بالجملة منذ عملية «طوفان الأقصى»، أبرزها تراجع الاحتياطات الأجنبية، بمقدار 7,3 مليارات دولار، وارتفاع العجز في الموازنة خلال الأيام الأولى للحرب بنحو 400% على أساس شهري، بقيمة ناهزت الـ6 مليارات دولار، في ظلّ تقديرات أولية تشير إلى أن تكاليف الحرب، بما يشمل مخصّصات التعويضات، ونفقات إجلاء، قرابة 250 ألفاً من المستوطنين (من «غلاف غزة» والشمال)، تخطّت الـ51 مليار دولار، من بينها خسائر مباشرة بقيمة 8 مليارات دولار، وفق أرقام «رسمية» إسرائيلية.

كما عكست مؤشرات أداء بعض القطاعات الاقتصادية في الفترة ذاتها، تعرُّضها لخسائر فادحة بفعل الحرب، كقطاع السياحة والسفر مع تراجع عدد الرحلات من وإلى مطار «بن غوريون» بنسبة 80%، بالمقارنة مع العام الماضي. وهي خسائر واجه قطاع النقل البحري «حُضَّات» مشابهة لها، مع إغلاق اثنين من الموانئ، إلى جانب ما عايشه قطاع البناء، الذي يشكّل 13,6% من إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل، بحجم استثمارات قُدّر بنحو 60 مليار دولار، خلال العام الماضي. أمّا قطاع الزراعة، وهو أحد القطاعات التي لطالما تفاخر بها الاحتلال، والذي تشكّل اليد العاملة الأجنبية السواد الأعظم من القوى العاملة فيه، فيواجه نقصاً في العمالة بنحو عشرة آلاف عامل، عقب مغادرة نحو 7 آلاف عامل تايلاندي، ما انعكس اختلالات عميقة، بصورة جعلت كيان الاحتلال يضطرّ لاستيراد محاصيل كان يصدّرها حتى الأمس القريب.

ما سبق من انعكاسات اقتصادية لحرب غزة، دفع حكومة بنيامين نتنياهو إلى اتّخاذ سلسلة قرارات، من بينها خفض موازنات بعض الوزارات، على غرار حجب التمويل عن جميع الأنشطة الدعائية العالمية، باللغات الروسية والفارسية والإسبانية، التابعة لوزارة الخارجية، إضافة إلى الموافقة على خطط وزارة المالية لتعديل الموازنة للعام الجاري عبر زيادة حجم الإنفاق بـ35 مليار شيكل (8,8 مليارات دولار)، معظمها لغايات عسكرية، على أن يتمّ تمويل الجزء الأكبر من هذه النفقات الإضافية من طريق الديون، وهي إجراءات لاقت انتقادات من قبل البنك المركزي الإسرائيلي. وتتقاطع هذه المعطيات، مع تقارير غربية أفادت بأن إسرائيل اقترضت في الأسابيع الأخيرة، 6 مليارات دولار لتمويل حربها على غزة، ولعلّ ما يُشاع عن نية تل أبيب تقليص عدد أفراد قوات الاحتياط في الجيش والذين تم استدعاؤهم بداية الحرب، وتسريح قسم من عديدها، المُقدَّر بنحو 360 ألف عنصر، يندرج في إطار أبرز تلك الارتدادات الاقتصادية على المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل.

وفي معرض تبريرها القرار، أوضحت «هيئة البث الإسرائيلية» أنه يرجع إلى التكلفة الاقتصادية المرتفعة جراء تغيّب عناصر تلك القوات عن أماكن عملهم، كاشفةً أنّ التكلفة المباشرة لمرتبات جنود الاحتياط تبلغ 5 مليارات شيكل (1,3 مليار دولار) شهرياً، معطوفة عليها تكلفة تغيّب هؤلاء عن سوق العمل، وهو ما تُقدَّر «خسائره» بنحو 1,6 مليار شيكل (427 مليون دولار). وأضافت الهيئة أنه تتمّ دراسة إمكانية مراعاة المرونة في ما يخص خدمة جنود الاحتياط، بحيث يُسمح لهم بالعودة إلى مزاولة أعمالهم لفترات طويلة، مشيرة إلى أنّ الأمر «لا يزال قيد الدراسة رهناً بالاحتياجات الأمنية والواقع الميداني المتغيّر».

جدل حادّ في أروقة تل أبيب: ما الجدوى الاقتصادية للحرب؟

من هنا، يبدو أن حكومة نتنياهو بدأت تدرس «الجدوى الاقتصادية» لإخفاقها الميداني المستمرّ في غزة. وبحسب محلّلين غربيين، فإن استمرار استدعاء أكثر من 300 ألف من عناصر الاحتياط، سيؤدي إلى توقّف أجزاء من الاقتصاد الإسرائيلي، ولا سيما أنّ قسماً كبيراً من هؤلاء يعمل في قطاع التكنولوجيا، الذي يُعدّ قاطرة النمو والوجهة الأساسية للاستثمارات الخارجية في الاقتصاد الإسرائيلي. من منظور هؤلاء، فإن «اقتصاد الحرب» القائم في إسرائيل، وباعتباره جزءاً من إفرازات التصعيد في غزة، لا يمكنه أن يصمد إلى الأبد، بسبب ما خلّفته ظروف التعبئة العامة من ضغوط اقتصادية بالغة الخطورة.

> يُرجّح أن تراوح خسائر العدوان على غزة ما بين 3,5% و15% من الناتج المحلّي الإجمالي في إسرائيل

وفي السياق، تلفت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن الحرب في غزة، تسبّبت بـ«تباطؤ قطاع التكنولوجيا في إسرائيل، بشكل مفاجئ»، ملمّحة إلى أن إيقاف الإنتاج في أحد حقول الغاز الطبيعي الأساسية في البحر (حقل تامار)، وما تبعه من انخفاض الصادرات «الغازية» بواقع 70%، كل ذلك يهدّد طموحات الكيان في التحوّل إلى مورّد أساسي للغاز إلى أوروبا، فضلاً عن تقويض مسار التطبيع بينه وبين عدد من الدول العربية. وفي معرض تحليلها للانعكاسات المحتملة لمواصلة تناقص احتياطات «المركزي»، الذي خسر نحو 30 مليار دولار من احتياطاته منذ بدء العدوان، لدعم استقرار عملته المحلية، إثر هبوطها إلى أدنى مستوياتها منذ 14 عاماً، تنبّه الصحيفة الأميركية إلى أن اتّساع نطاق الصراع من شأنه أن «يختبر قدرة إسرائيل على الصمود الاقتصادي»، مشيرة إلى أن احتمال نشوب حرب طويلة وقابلة للتوسّع، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفوضى الاقتصادية التي ستنسحب تداعياتها على عموم المنطقة.

وبالحديث عن جدّية تلك «المخاطر»، تلفت صحيفة «واشنطن بوست» إلى أنّ المستويَين العسكري والسياسي في إسرائيل، توقّعا استمرار الهجوم البري في غزة لفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، متحدّثة عن وجود قناعة ضمنية لدى القادة الإسرائيليين بأن استمرار ذلك الهجوم مدّة أطول سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد. وأضافت الصحيفة، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، قولهم إن إسرائيل لا تمتلك حتى الآن تصوراً واضحاً عن سيناريوات «اليوم التالي في غزة»، كاشفة أن جدلاً حاداً في مراكز صنع القرار الإسرائيلي وصل إلى طريق مسدود في شأن توقيت سحب بعض جنود الاحتياط وتشغيل الاقتصاد. وأوضحت أن معظم القادة الإسرائيليين يتوقّعون خفض عديد القوات وسحبها من غزة في غضون شهر أو شهرين، ذلك أنهم يرون أن الحرب على القطاع دخلت مرحلة جديدة تتطلّب تقليص حجم القوات الإسرائيلية، وعمليات القصف أيضاً.

من حزيران 2006 و2014 إلى «طوفان الأقصى»

في محاولة لمعاينة البيئة الداخلية لدى صناع القرار في إسرائيل، ينطلق معهد «شوريش للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية» الإسرائيلي، من تآكل قيمة الشيكل والتقلبات الواسعة في سوق الأسهم في تل أبيب، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع التضخم، للإشارة إلى «حالة من عدم اليقين في أوساط المستثمرين، تسبّبت بخروج الأموال». من جهته، يوضح الأكاديمي الإسرائيلي في «جامعة تل أبيب»، دان بن ديفيد، أن إسرائيل «خاضت غمار هذا التصعيد، وهي في الأصل تعاني من مشكلة اقتصادية»، شارحاً أن «ما فاقم من حدّة الصدمة والاضطراب (على المستوى الاقتصادي) هو أن تمّ استدعاؤهم للخدمة في الجيش، جلّهم من رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، والمدرّسين، والمحامين، وغيرهم من الإسرائيليين العلمانيين، في وقت يُعفى فيه نظراؤهم من المتطرّفين من الخدمة العسكرية لأسباب دينية». ويؤكد محافظ «المركزي»، أمير يارون، بدوره أن «وجود العديد من جنود الاحتياط في الخطوط الأمامية والمدنيين في الملاجئ بسبب الهجمات الصاروخية، سيكون له تأثير على النشاط الاقتصادي» في الكيان، مرجّحاً في الوقت نفسه أن «تستمرّ الحرب في الفترة المقبلة».

وبالمقارنة مع كلفة حربَي تموز عام 2006 وعملية «الجرف الصامد» في غزة عام 2014، يوضح الخبير الاقتصادي في «الجامعة العبرية في القدس» والمدير السابق لقسم الأبحاث في المركزي الإسرائيلي، ميشيل سترافشينسكي، أنّ تكلفة كل من المواجهتَين المذكورتَين لم تتخطّ ما نسبته 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مرجّحاً أن تراوح خسائر الحرب الدائرة في غزة حالياً ما بين 3,5% و15% من الناتج على أساس سنوي. ويتابع سترافشينسكي أن «هذه الحرب ستستنزف بتكاليف إضافية مقارنة بما جرى في عامَي 2006 و 2014 بسبب المشاركة المكثّفة لجنود الاحتياط، الذين جرت العادة أن يُحتفظ بهم في سوق العمل»، مشدّداً على أنه «إذا ما طالت الحرب، فإن تأثير نقص الموارد البشرية سيترتّب عليه تكلفة باهظة على الاقتصاد الإسرائيلي». ويمضي سترافشينسكي في انتقاده لسياسات حكومة نتنياهو المالية، معتبراً أنّ الأولويات لا يجب أن تقتصر على إعادة تخصيص المليارات من الأموال نحو «نفقات الدفاع»، بل العمل على «تعويض الأفراد والشركات المتضرّرة، ولا سيما في مناطق الجنوب والشمال». وإذ يرى أن «إسرائيل ليست جديدة على الانخراط في الصراعات»، فهو يتوقّع أن تكون «الحرب هذه مسألة أطول وقد تتحوّل إلى مواجهة إقليمية»، جازماً بأن «طول أمد الصراع، سيكون العامل الرئيسيّ في رسم مآلات الحرب في نهاية المطاف».

طوفان الأقصى

صنعاء تفتتح المعركة البحرية: باب المندب محرَّم على الإسرائيليين

صنعاء - رشيد الحداد

رفعت صنعاء، بشكل كبير، مستوى المؤازرة للمقاومة الفلسطينية في غزة، والردّ على المجازر الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، من خلال احتجاز أول سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر - وعلى متنها 22 بحاراً بحسب المعلومات -، وسحبها إلى شواطئ اليمن. تطوّرٌ نوعي حاول العدو الإسرائيلي استغلاله للتجييش العالمي بالقول إن ما جرى يؤثر على الملاحة العالمية، وهو ما نفته «أنصار الله» عبر التأكيد أن عملياتها في البحر الأحمر تستهدف حصراً السفن الإسرائيلية. ووفقاً لأكثر من مصدر مطّلع في صنعاء، فإن السفينة «غالاكسي ليدر» كانت تتعمّد التمويه وترفع علم الباهاما، فيما تجاهَل طاقمها تحذيرات القوات البحرية اليمنية، فتمّ احتجازها «تنفيذاً لتوجيهات القيادة». وأوضحت المصادر أن عملية الاحتجاز جرت بواسطة طائرة عمودية هبطت على سطح السفينة وأجبرت طاقمها على الاستسلام، وذلك بعد التأكّد من أنها تابعة لإسرائيل.

> القوات البحرية اليمنية أعلنت توسيع نطاق ترصّدها السفن المشمولة بقرار الحظر

وعلى رغم نفي مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ملكية السفينة لإسرائيليين، إلا أن وسائل إعلام عالمية أكّدت أن «غالاكسي ليدر» التي تعمل في نقل المركبات، تتبع شركة «راي شيبينغ» التي تتّخذ من تل أبيب مقراً لها. وقالت صحيفة «صن» البريطانية نقلاً عن وسائل إعلامية عديدة إن الشركة مملوكة للملياردير الإسرائيلي، أبراهام أونغار. وأوضح مكتب نتنياهو، من جهته، أن 25 من أفراد الطاقم كانوا على متن السفينة وهم من الجنسيات البلغارية والفيليبينية والمكسيكية والأوكرانية، ولم يكن بينهم إسرائيليون، واصفاً ما حدث بأنه «عمل إرهابي إيراني آخر، يمثّل قفزة إلى الأمام في عدوان إيران على مواطني العالم الحرّ، وستكون له تداعيات دولية في ما يتعلّق بخطوط الشحن البحري».
لكنّ المتحدث الرسمي باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، شدّد على أن العملية لا تهدّد الملاحة الدولية، وأن «عمليات صنعاء محدّدة باستهداف سفن العدو»، مشيراً إلى أن «الكيان الصهيوني هو من يهدّد أمن المنطقة»، وداعياً المجتمع الدولي إلى «إيقاف جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين». وقال سريع، في بيان، إن القوات البحرية اليمنية «استولت على السفينة الإسرائيلية واقتادتها إلى الساحل اليمني»، لافتاً إلى أن قواته «تتعامل مع الطاقم الملاحي وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي»، ومؤكداً «استمرارنا في العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني حتى توقّف العدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة». كذلك، اعتبر المتحدث باسم حركة «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن «احتجاز السفينة الإسرائيلية خطوة عمليةٌ تثبت جدية القوات المسلحة اليمنية في خوض معركة البحر مهما بلغت أثمانها وأكلافها». وأشار عبد السلام، في منشور على منصة «إكس»، إلى أن هذه العملية «تُعدّ البداية»، مشدّداً على أن «أي حرص على عدم اتساع الصراع يكون بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة».
وجاء الكشف عن احتجاز السفينة بعد ساعات على نشر صنعاء تفاصيل إجراءاتها الخاصة بحظر مرور السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب الدولي، وتكثيف تواجدها العسكري في المياه الإقليمية اليمنية في البحر الأحمر، إذ كان بيان سابق صدر عن سريع قد أكّد أن القوات البحرية اليمنية «ستستهدف جميع أنواع السفن التي تحمل علم الكيان الصهيوني والتي تقوم بتشغيلها شركات إسرائيلية، وكذلك التي تعود ملكيتها إلى شركات إسرائيلية». وأهاب بـ«جميع دول العالم سحب مواطنيها العاملين ضمن طواقم السفن المشمولة بقرار الحظر والاستهداف، وتجنّب الشحن على متن هذه السفن أو التعامل معها، وكذلك إبعاد سفنها عنها حفاظاً على سلامتها». كما كانت القوات البحرية اليمنية قد أعلنت توسيع نطاق ترصّدها السفن المشمولة بقرار حظر العبور من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط. ونقلت وكالة «سبأ» الرسمية في صنعاء عن مصدر في تلك القوات أنها على «أهبة الاستعداد لاستهداف السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر أو أي مكان آخر لا يتوقّعه العدو الصهيوني». وقالت إن «القوات المسلّحة بصدد استهداف كلّ السفن الإسرائيلية، سواء كانت متجهة إلى فلسطين المحتلة أو إلى أي دولة أخرى».
وإلى أبعد من ذلك، ذهب مراقبون باعتبارهم أن «من شأن نقل العمليات من البحر الأحمر ومضيق باب المندب إلى البحر المتوسط، خنق اقتصاد الاحتلال وتكبيده خسائر فادحة، ولا سيما أن دولة الكيان تعتمد على البحر المتوسط في تجارتها الخارجية»، مشيرين إلى تقارير عن تراجع عملية الإبحار صوب موانئ الاحتلال وارتفاع رسوم التأمين البحري بعشرة أضعاف.
وفي هذا الإطار، لمّح نائب مدير دائرة التوجيه المعنوي في صنعاء، العميد عبدالله بن عامر، خلال لقاء جمعه برؤساء القطاعات الإعلامية، أول من أمس، إلى أن العمليات العسكرية المقبلة ستُنفّذ في عمق مياه الاحتلال الإسرائيلي في البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت ذاته، دعا عضو «المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، في منشور على منصة «إكس»، الدول العربية إلى التعاون مع قوات صنعاء استخباراتياً لتنفيذ قرار الضغط على الاحتلال لوقف جرائمه بحق المدنيين في قطاع غزة.
إلى ذلك، شهدت صنعاء وعدد من المحافظات الواقعة تحت سيطرة «أنصار الله»، أول من أمس، تظاهرات حاشدة دعماً للمعركة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وأطلق المشاركون هتافات تعبّر عن تأييدهم لقرار قائد «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، إغلاق باب المندب في وجه السفن الإسرائيلية وتنفيذ هجمات في عمق الأراضي المحتلة في فلسطين. ورغم أن المدن اليمنية تشهد باستمرار تظاهرات مؤيّدة لغزة ومندّدة بالمجازر الصهيونية والدعم الأميركي - الغربي لها، إلا أن الفعّاليات الجديدة والمتزامنة مع إعلان صنعاء ترتيبات لاستهداف السفن الإسرائيلية، تشير إلى التفاف شعبي حول قرار توسيع نطاق المواجهة مع الاحتلال.

التفاف شعبي يمني حول قرار توسيع نطاق المواجهة مع الاحتلال (أ ف ب)

الهجوم على السفينة: إسرائيل تخرّب التجارة العالمية

خلال الساعات المقبلة ستتضح مفاعيل الهجوم على سفينة مملوكة من رجل أعمال إسرائيلي كانت تمر في البحر الأحمر، على التجارة العالمية. فهذه الخطوة ليست محصورة بالتأثير على الكيان الإسرائيلي فحسب، بل في الضغط على اللاعبين الدوليين الذين سيتحتّم عليهم التعامل مع هذا الكيان بوصفه متورطاً في تخريب التجارة العالمية التي يمرّ 12% منها

> تستغرق الرحلة من السعودية إلى روتردام نحو 22 يوماً عبر باب المندب وقناة السويس مقارنةً بـ 39 يوماً حول إفريقيا

عبر مضيق باب المندب في البحر الأحمر.
بهذه الخطوة يكون الحوثيون قد أرغموا الدول الكبرى على اتخاذ موقف مختلف من الكيان الإسرائيلي قياساً على الدعم الذي حظي به الكيان منهم على مدى الأسابيع الماضية، في تغطية حربه على عزّة.
التأثير على اللاعبين الآخرين خلافاً لإرادتهم، يتمثّل في أنه يمرّ عبر باب المندب نحو 6,2 ملايين برميل نفط يومياً بحسب آخر إحصاء نشرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية في عام 2018. مجمل التدفقات النفطية عبر هذا المضيق تمثّل نحو 9% من إجمالي النفط المنقول بحراً. وعبره أيضاً تتحرّك نحو 3,6 ملايين برميل يومياً شمالاً نحو أوروبا، بينما يتدفّق 2,6 مليون برميل يومياً في الاتجاه المعاكس بشكل رئيسي إلى الأسواق الآسيوية مثل سنغافورة والصين والهند.
صحيح أن النفط هو السلعة الأهم التي تمرّ عبر باب المندب، لكن حصّته من التجارة العالمية الإجمالية كبيرة جداً. إذ تعبر المضيق، سنوياً، أكثر من 21 ألف سفينة بحرية بمعدل 57 سفينة يومياً، وهو ما يشكل 12% من حجم التجارة العالمية، علماً بأن 98% من البضائع والسفن الداخلة التي تمر عبر السويس تمر أيضاً من خلال باب المندب.
وأهمية هذا المضيق أنه ممر إجباري لتقليص أكلاف شحن السلع والنفط. فهو لا يعدّ الممر الوحيد للشحنات، بل الأقصر طريقاً بين منابع النفط ودول الاستهلاك. فبإمكان حاملات النفط الآتية التي تقصد الذهاب إلى أوروبا وأميركا الشمالية، تجنُّب باب المندب عبر السفر حول الطرف الجنوبي لإفريقيا، إلا أن الطريق الرديف سيزيد مسافة الرحلة من الفجيرة عند مخرج الخليج العربي، إلى هيوستن، بنحو 2660 ميلاً بحرياً، أو 28%. وستزيد المسافة نحو روتردام بنحو 4800 ميل بحري، أو 78%، في حين أن المسافة نحو أوغوستا في إيطاليا ستكون أطول بثلاث مرات تقريباً، أي 10860 ميلاً بحرياً. تستغرق الرحلة من المملكة العربية السعودية إلى روتردام نحو 22 يوماً عبر باب المندب وقناة السويس، مقارنة بـ 39 يوماً حول إفريقيا، بحسب البيانات التي جمعت من تتبع ناقلات بلومبرغ.
من شأن زيادة المسافات أن تزيد من أكلاف الشحن والوقود. وطبيعة السيطرة بالنار على المضيق تعني أن أكلاف التأمين ستزيد أيضاً، وستهدّد بتعطيل إمدادات السلع وسلاسل التوريد. وهذا يعني أن هذه الخطوة ستنعكس على أسعار السلع في وقت يعاني فيه العالم من أزمة اقتصادية غير مسبوقة عنوانها الأساسي تضخّم الأسعار. هذه المرّة لن يكون مصدر ارتفاع الأسعار تلك الأموال التي طبعتها أميركا وأوروبا بشكل جنوني على مدى سنوات مضت، بل سيكون الارتفاع مرتبطاً بارتفاع مستوى المخاطر على سلاسل التوريد من خلال التأثير على عامل الندرة، سواء في وجود ممرّات أكثر كلفة لتصدير واستيراد البضائع والنفط، أو في درجة اليقين من وصول السلع إلى دول المقصد.
هذه الخطوة تتعلق بمدى رغبة اللاعبين الدوليين في تكبّد الخسارة الناتجة من استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة، وهو ما سماه جون ناش بـ«توازن التوازن»، أي عندما يضطرّ اللاعبون إلى اتخاذ قرارات عقلانية تتعلق بحجم خسارتهم الفردية في بيئة معرّضة للصراعات. فخيار الصمت عما يحصل لن يصبّ في مصالح الدول الفردية نظراً إلى التأثير الكبير المنتظر على هذه الخطوة على الأكلاف والأسعار. وبالتالي سيتحتّم عليهم أن يسلكوا خياراً استراتيجياً مختلفاً عما يرونه وضعاً مثالياً الآن بالنسبة إليهم. وهذا الأمر ليس محصوراً بهؤلاء اللاعبين فقط، بل بكل المتضررين والمستفيدين من هذه الخطوة التي ستعيد خلط الأوراق. فما حصل في غزّة في السابع من تشرين الأول ستكون له تأثيرات واسعة على سلوك الجميع وعلى قراراتهم خارج الإطار الذي اعتادوا عليه أو زعموا أنهم يسيرون فيه. ونظرية ناش لا تنحصر بذلك، بل تشير إلى التأثيرات التي تتعلق بالخيارات المتاحة أمام «سجينَين» وسلوك أحدهما تجاه الآخر عندما يصبحان في مواجهة المصير المستقبلي.

(الأخبار)

غزة تشعل حرباً كلاميّةً روسية - إسرائيلية

موسكو - تل أبيب: اختراق متدرّج

حسين إبراهيم

ماذا يجري في العلاقات بين روسيا وإسرائيل هذه الأيام؟ سؤال صارت الإجابة عنه ملحّة في ضوء التبادل العلني للهجمات الكلامية بين الدولتين، ليتعمّق المأزق الذي تعيشه تل أبيب في علاقتها بموسكو، والذي بدأ يتظهّر بعد أن وجدت الأولى نفسها محشورة في حرب أوكرانيا، قبل أن يستقرّ موقفها على تأييد سياسي للتحالف الغربي، مع الامتناع عن الدعم العسكري لكييف.
ما زالت إسرائيل تراعي حساسيات روسيا في هذا الجانب، أملاً في بقاء الأخيرة على سياسة «متوازنة» نسبياً في الشرق الأوسط. ظهر ذلك في رفضها استقبال الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الذي عرض المجيء للتضامن معها بعد عملية «طوفان الأقصى».
موسكو أيضاً ما زالت تأخذ المصالح الإسرائيلية في الاعتبار. لكن المعارك التي تخوضها كلّ من الدولتَين تُعتبر وجودية بالنسبة إليها: روسيا في أوكرانيا، وإسرائيل في غزة، وعلى جبهات المساندة. واستتباعاً، تتباعد المواقع بينهما، حتى لو لم تُرد أيّ منهما حصول ذلك.
صار الانتصار الإسرائيلي في غزة يعني بالنسبة إلى موسكو تعزيزاً للنفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، ستترجمه واشنطن ضد الروس في أوكرانيا، في حين أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يجد في ما يجري في فلسطين، فرصة إستراتيجية لكسر الهيمنة الأميركية على هذه المنطقة، في حال هزيمة إسرائيل، أو عدم انتصارها في أسوأ الأحوال. الجديد هنا أن موسكو تتصرّف منذ بداية الحرب، بلا مداراة كثيرة لتل أبيب، بدءاً من الامتناع عن إدانة عملية «طوفان الأقصى» و«حماس»، ثم استقبال وفد من الحركة، وصولاً إلى تحميل الولايات المتحدة مسؤولية ما يجري في غزة، وطرح روسيا نفسها وسيطاً بديلاً في عملية التسوية، وإن كانت تدرك أنّ إسرائيل لا يناسبها أي وسيط غير واشنطن. تتعامل موسكو مع حرب غزة بصفتها محطة مفصلية، كونها بالفعل أدت إلى تراجع الاهتمام العالمي، وحتى الأميركي، بحرب أوكرانيا. لكن الأهم أن هذه الحرب، في حال لم تحقّق أميركا وإسرائيل أهدافهما فيها، قد تؤدي إلى تفكيك التحالف القائم ضمناً، والمنوي تكريسه علناً ورسمياً بين عدد كبير من الأنظمة العربية، وتحديداً الخليجية، وبين الولايات المتحدة وإسرائيل، والذي من شأنه أن يكرّس الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط لوقت طويل، الأمر الذي تعتبره موسكو إخلالاً في التوازن القائم حالياً. وعليه، فالهزيمة الإسرائيلية والأميركية ستنسحب أيضاً على تلك الأنظمة، وتجعلها في حاجة إلى خطاب آخر تتوجّه به إلى شعوبها، ما يفتح أمام روسيا وغيرها من المنافسين للولايات المتحدة فرصة تحسين علاقاتها بالدول المذكورة.
مثل هذا الاحتمال حصلت له مقدمات بالفعل. السعودية، مثلاً، تعلّمت كيف تقيم علاقة عملية مع روسيا في أسواق النفط، مخالفة الرغبات الأميركية.
وتملك روسيا بفضل موقفها من الحرب، فرصة تحسين صورتها لدى الرأي العام في هذه المنطقة، بعد أن تضرّرت كثيراً بسبب حروب أفغانستان والشيشان وسوريا. وفي الموازاة، يبدو الرهان الروسي على «محور المقاومة» أكبر من ذي قبل. ولذا، ستكون موسكو من المستفيدين إذا ما استطاع هذا المحور تعزيز قوته وشعبيته في العالمين العربي والإسلامي بنتيجة حرب غزة. والأكثر إثارة أن الموقف الروسي في الحرب الحالية، لا يتساوق مع موقف الشعوب العربية فقط، إنما مع تغيير جوهري في المواقف الشعبية العالمية

> الجديد هنا أن موسكو تتصرّف منذ بداية الحرب، بلا مداراة كثيرة لتل أبيب

من القضية الفلسطينية نتيجة الوحشية في غزة. هنا، يسقط المنطق الذي سوّقته الحكومات الغربية لرأيها العام، ونجحت فيه إلى حد كبير، وأعادت عبره استنفار «حلف شمال الأطلسي» وتوسيعه إلى أكثر مما كان عليه في الحرب الباردة. كيف سيتقبّل هذا الرأي العام ذلك الاصطفاف تحت حجة أن روسيا دولة غير ديموقراطية وتوسّعية، في حين أن الحكومات نفسها تغطي أكبر عملية إبادة شهدتها الحروب الحديثة، وهي تجري مباشرة على شاشات التلفزيون؟
قد لا يكفي كل ما تقدّم، لحلّ بعض الإشكاليات التي ما زالت ترافق المواقف الروسية من الصراع العربي - الإسرائيلي والموروثة من الحقبة السوفياتية. فثمة أسئلة كثيرة تدور في أذهان العرب العاديين في شأنها، من مثل: لماذا لا تمنع موسكو تل أبيب من قصف من يُفترض أنهم حلفاؤها في سوريا، خصوصاً أن روسيا أعلنت، على لسان نائب وزير خارجيتها ميخائيل بوغدانوف، أن إسرائيل توقفت عن إخطارها بهذا القصف بعد حرب غزة؟ وهل ستحمي موسكو قصر الرئاسة السوري من هكذا هجمات إذا ما اتسعت الحرب وانخرطت فيها دمشق؟ والأهم من ذلك، هل ستوفر موسكو لأطراف محور المقاومة أسلحة يمكن أن تحيّد التفوق الجوي الإسرائيلي؟ الجواب على السؤال الأخير تم إخفاؤه خلف نفي روسيا السريع لتقارير صحافية غربية عن أن الاستخبارات الأميركية تعتقد أنها تجري محادثات مع «حزب الله» لإمداده بصواريخ أرض – جو من نوع «بانتسير» عن طريق قوات «فاغنر».
حتى الآن، يقتصر تبادل الضربات بين موسكو وتل أبيب على السياسة والكلام. إسرائيل وقفت في الصف المعارض لروسيا سياسياً في أوكرانيا. وردّت لها الثانية الضربة بأن وقفت ضدها، سياسياً أيضاً، في حرب غزة.
صحيح أن الولايات المتحدة سعت إلى تحقيق هدف تدمير روسيا عبر تجييش العالم ضدها في حرب أوكرانيا، وفرض عقوبات قاسية عليها، وعدم فتح أي باب للتسويات، إلا أنّ تمايز الموقف الإسرائيلي، وكونه ظلّ نسبياً لا مطلقاً، انعكس تمايزاً مماثلاً في أداء الحركة الصهيونية العالمية، التي تملك نفوذاً هائلاً في العالم على المستويين الاقتصادي والمالي، حيال روسيا. ولعلّ هذا بالضبط ما قصده المسؤول في حزب «الليكود» الإسرائيلي، أمير ويتمن، حين قال قبل أيام إن تل أبيب ستفرض عقوبات على موسكو، بعد نهاية حرب غزة.
التغيّر الملحوظ في الموقف الروسي لم يصل إلى حدّ اعتبار إسرائيل عدواً، لأن موسكو لا تعتقد أن حلّ مسألة الحرب في أوكرانيا سينتهي بهزيمة التحالف الغربي، في حين أن واشنطن لا ترى حتى الآن إلا حلولاً عسكرية لها. روسيا ستدافع عن نفسها حتى النهاية، ولكنها تقبل بتسوية تنهي الحرب. ولهذا، لا تعتبر أن من مصلحتها أن تكون طرفاً مباشراً ضد إسرائيل والولايات المتحدة في حرب غزة

بوتين يجد في ما يجري في فلسطين، فرصة إستراتيجية لكسر الهيمنة الأميركية على هذه المنطقة (أ ف ب)

طوفان الأقصى

من تمويل الهجرة إلى شركات التكنولوجيات

اقتصاد إسرائيل مرهون لرساميل الغرب

يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً أساسياً ووجودياً في تماسك الاقتصاد الإسرائيلي، لكنه ليس محصوراً بشكله التقليدي عبر التدفقات المالية، بل يظهر بوضوح على شكل دعم بالمعرفة والخبرة وابرزها للقطاع التكنولوجي. وتُظهر الحرب الإسرائيلية الجارية على غزة، أكثر من أي وقت مضى، مدى اعتماد اقتصاد الكيان الصهيوني على هذا الدعم وأهميته ليس فقط بالنسبة إلى الكيان، بل أيضاً بالنسبة إلى دول الغرب

ماهر سلامة

منذ مرحلة التخطيط لبناء الكيان الإسرائيلي، أي قبل إعلان إنشاء «دولة إسرائيل»، اعتمد هذا الكيان على عاملَين: تحفيز حركة الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية، وتدفّق رأس المال إليها. في تلك المرحلة شكّلت الهجرات من أوروبا، ركناً أساسياً لعملية التأسيس المجتمعي والاقتصادي. وقد ارتكزت هذه الهجرة على تمويل جماعي جمعته المؤسسات الصهيونية والذي كان بغالبيته تمويلاً من الصناديق المالية الخاصة. وبالاستناد إلى هذين العاملين، استطاع الاقتصاد الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية، النمو أكثر فأكثر. فما بين عامَي 1922 و1947، نما الناتج المحلي الصافي للقطاع اليهودي في فلسطين بمعدل متوسط قدره 13,2%. وفي عام 1947 صار القطاع اليهودي في فلسطين يمثل 54% من الناتج المحلي الإجمالي لكل فلسطين. على هذا المنوال، حقّق الاقتصاد الإسرائيلي بين عامَي 1950 و1965، أي بعد إعلان «الدولة» في عام 1948، معدل نمو مرتفع، بمتوسط سنوي يزيد عن 11%. أتت التدفقات من الغرب على شكل مساعدات أميركية (تحويلات وقروض في اتجاه واحد)، تعويضات ألمانية للأفراد، بيع سندات دولة إسرائيل في الخارج، وتحويلات الدول إلى المؤسسات الصهيونية العامة وخصوصاً الوكالة اليهودية التي احتفظت بمسؤولية استيعاب

> لا يظهر الدعم الغربي في أيام الحرب فقط بل هو جزء أساسي من النمو الاقتصادي للكيان المحتل

الهجرة والاستيطان الزراعي. كان هذا كله رأس مال غربياً.

«رشقات» دورية من الرساميل

بين عامَي 1970 و1990 أصبح الاقتصاد الإسرائيلي بالركود التضخّمي، ما قلّص قدرة الكيان على تمويل واستيعاب الهجرة اليهودية إليه، إذ قدّرت شركة «موديلم كلكليم» في عام 1991 أنه مقابل كل 200 ألف مهاجر يجب أن يتأمّن تمويل بقيمة تُراوح بين 20 و22 مليار دولار. لكن ضرورة تحفيز الهجرة من أوروبا كانت مرتبطة بنوعيتها، إذ يشير الباحث الصهيوني برميا‌هو برنوبر إلى أن 20% من المهاجرين الوافدين إلى الكيان هم من حملة الشهادات العليا في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا، وأنه في تلك المدة استقدم الكيان نحو 10 آلاف عالم، و90 ألف مهندس و45 ألف فني هندسي وتقني... هكذا، ووسط إشكالية البحث عن التمويل، لجأ الكيان إلى نموذج اقتصادي جديد متّجهاً نحو الليبرالية. انطلقت «الليبرلة» الاقتصاد الإسرائيلي في الثمانينيات، وتكثّفت في التسعينيات لتشمل السياسة النقدية، وأسواق رأس المال المحلية (التي أصبحت مصدر تمويل مهم للاقتصاد)، وجرى في السياق نفسه تقليص دور الحكومة في الاقتصاد على نحو كبير ليصبح الاحتلال دولة رأسمالية تعيش على «رشقات» دورية من رأس المال الغربي. ولم يستثنِ من ذلك سوى تمسّك الكيان باحتكارات متصلة بالنشاط الاستيطاني.

واستمرّ التمويل الغربي للاقتصاد الإسرائيلي. ويرد في نشرة «التسهيلات الاستثمارية الأورو - متوسطية»، أنه بين عامَي 2000 و2012، استثمرت أوروبا نحو 14,2 مليار دولار في شركات إسرائيلية، كذلك تُفيد نشرات البنك الأوروبي للاستثمار عن مستوى شراكته مع الكيان وتمويل مشاريع متصلة بتحلية المياه والدعم الاستثماري لمراكز الأبحاث مثل أنوفيم والاستثمارات لإنتاج لقاحات ضدّ الأنفلونزا وفي الأسمدة والطاقة المتجدّدة.

اللائحة طويلة، وتُشير بوضوح إلى الجذور الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تربط الكيان بدول الغرب وأوروبا تحديداً. هذا الامتداد تحوّل في الوقت الحاضر إلى استثمارات ضخمة متبادلة مع أوروبا، ليصبح الكيان واحداً من أكبر الاستثمارات الغربية في تاريخ الإمبراطورية الغربية. فوجوده في المنطقة، يمثّل امتداداً لرأس المال العالمي نحو دول الأطراف التي يحصد منها فوائض هائلة في القيمة عبر دوره السياسي والعسكري في الشرق الأوسط.

السيطرة على الموارد

العلاقة بين إسرائيل والغرب تعتمد على تبادل العوائد بين الطرفين. يشير المفكّر سمير أمين في ورقته البحثية «دولة الفصل العنصري الإسرائيلية في السياق العالمي»، إلى طبيعة العلاقة بين إسرائيل ورأس المال العالمي، بالإشارة إلى أن قادة الصهاينة كانوا يدركون أن نشوء «دولة إسرائيل» ليس ممكناً من دون الدعم الغربي في مقابل مساهمة «الدولة» في تسهيل سيطرة القوى الرأسمالية الغربية على موارد الشرق الأوسط. وفق أمين، تسعى الرأسمالية العالمية (التي يشار إليها بـ«دول المركز الرأسمالي») للحصول على خمسة احتكارات: الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، القطاع المالي العالمي، الاتصالات، والتسليح. أيضاً يقول أمين في دراسة «الإمبريالية الأميركية

منذ بدء الحرب على غزة، علقت وكالات التصنيف الائتماني العالمية إصدار تصنيف جديد للاقتصاد الإسرائيلي (أ ف ب)

وأوروبا والشرق الأوسط»، إنّ «وجود عالم عربي غني وقوي وعصري من شأنه أن يتحدّى «حقّ» الدول الغربية - المضمون، في نهب موارده النفطية، الضرورية لاستمرار التراكم الرأسمالي».

لذا، يمثّل وجود إسرائيل أداة لقمع هذه البلدان ومنعها من النهوض. وانعكس ذلك في حربَي حزيران 1967 التي انتهت بالقضاء على الحكم القومي في مصر، وخلْقه نظام السادات الذي «حرّر» الاقتصاد وجعله مكشوفاً على مخاطر التدفقات الخارجية والتمويل الدولي. وهذا مسار أنهك، ولا يزال ينهك، الاقتصاد المصري، أي إن الاقتصاد المصري بات مكشوفاً على التدخّل الغربي، وهو ما جعل موارد مصر الطبيعية في خدمة الغرب. مثلاً، مصر تلعب أدواراً متعدّدة ومتناقضة في الوقت نفسه في مجال النفط والغاز لمصلحة إسرائيل والغرب، فرغم أنها تنتج الغاز بكميات وافرة، إلا أنها تفضّل تصديره إلى الخارج للاستفادة من عائداته بالعملة الصعبة وحجبه عن الاستهلاك المحلّي، إلا أنها في الوقت نفسه تستورد من إسرائيل الغاز وتدفع لها بالعملة الصعبة. وفي بلدان الخليج أمثلة أخرى عن مدى سيطرة بلدان المركز الرأسمالي على النفط والضغط على الدول المنتجة لخفض الأسعار.

امتيازات الحرب

شكّل الانخراط الإسرائيلي الكامل مع قوى رأس المال العالمي، رافعة دائمة للاقتصاد الإسرائيلي. يظهر على العكس اتخذت إجراءات داعمة أدّت إلى تدفق رؤوس الأموال وعودة الشيكل إلى مستوى أعلى مما كان عليه عشية 7 تشرين الأوّل.

هذه المقارنة تُظهر وهم ما يُسمى «حريّة حركة رأس المال»، التي يدّعي النظام الرأسمالي النيوليبرالي أنها من أُسسه. وتظهر أيضاً حجم الدعم الغربي الذي يحظى به الاقتصاد الإسرائيلي: إذ يتحدّث الإعلام العبري عن توقّعه بالحصول على 40 مليار دولار من المساعدات الغربية إذا استمرت الحرب، وهو ما يمثّل نحو 8% من الناتج المحلّي الإسرائيلي.

دعم لا ينقطع

لا يظهر الدعم الغربي للاقتصاد الإسرائيلي في أيام الحرب فقط، بل هو جزء أساسي من النموّ الاقتصادي للكيان المحتل حتى في أيام السلم، وهو صار يتركّز في المجالات الحيوية والأساسية مثل التكنولوجيا. يعود ذلك إلى عام 1974 حين أنشأت شركة «إنتل» الأميركية أوّل مركز للأبحاث والتطوير في إسرائيل، ويحلول 1984 صار لدى الشركة الأميركية أوّل مصنع لها لإنتاج الرقائق الإلكترونية خارج الولايات المتحدة. من بين كل دول العالم اختارت «إنتل» إسرائيل التي تقع في منطقة تغلي بالصراعات والحروب، مع كل المخاطر التي تأتي معها، لتُنشئ فيها أوّل مصنع أجنبي لها. هذا الأمر، فتح أبواباً كبيرة وواسعة للقطاع التكنولوجي في الكيان الإسرائيلي، وخصوصاً مع فتح المجال أمام المختصين الإسرائيليين للذهاب إلى وادي السيليكون في مطلع الثمانينيات تزامناً مع سوء الوضع الاقتصادي هناك. وفي مطلع التسعينيات، أصبح المسار الطبيعي للشركات الناشئة الإسرائيلية مهيّأ لفتح فروع الأبحاث والتطوير في إسرائيل وبيع منتجاتها وخدماتها في أميركا. في هذه المدة تضخّم حجم القطاع التكنولوجي الإسرائيلي بنسبة 51%.

أسطورة القطاع التكنولوجي الإسرائيلي مبنية على توارث المعرفة التكنولوجية من الغرب، وبالأخص من أميركا. هذا التوارث هو أحد أشكال الدعم الأميركي للاقتصاد الإسرائيلي، وهو توارث موجّه سياسياً سبق أن أشار إليه سمير أمين عن هدف الرأسمالية العالمية باحتكار التكنولوجيا.

توارث المعرفة وتراكم رأس المال الغربي أتاح للشركات التكنولوجية الإسرائيلية أن تجمع في المدة ما بين عامَي 2003 و2012، نحو 1,69 مليار دولار في 25 اكتتاباً للأسهم في الولايات المتحدة و1,16 مليار دولار في 23 اكتتاباً للأسهم في أوروبا، و493 مليون دولار عبر 15 شركة في تل أبيب. وصار القطاع التكنولوجي يمثّل 18% من الناتج المحلّي الإسرائيلي، وصادراته هي مصدر أساسي للاحتياطات بالعملة الأجنبية التي تبلغ 200 مليار دولار وفق أحدث أرقام صندوق النقد الدولي. إسرائيل لا تحصل على الدعم الغربي في العمق فقط، بل هو دعم غير منقطع في كل الاتجاهات وبكلّ الطرق.

الأمر واضحاً منذ اندلاع الحرب على غزّة وجرى تخصيص دولة الكيان بامتيازات دولية فائقة؛ فقد علّقت وكالات التصنيف الائتماني العالمية إصدار تصنيف جديد للاقتصاد الإسرائيلي، واكتفت بتقارير سطحية في إطار «تقييم المراقبة السلبية»، وتجاهلت مخاطر الدين الإسرائيلي المتصلة بارتفاع كلفة الاستدانة وهجرة رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، والزيادة في عجز الموازنة، والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن زيادة معدلات البطالة بعد استدعاء جزء كبير من الموظفين إلى احتياط الجيش، وتراجع الاستهلاك، والخسائر المباشرة للحرب... كان خفض التصنيف متوقعاً قبل الحرب، لكنّ قرار تأجيله أصبح عاملاً مساعداً للكيان على تجاوز أزمته السابقة، وتلك التي نتجت بفعل شنّ الحرب على غزّة.

للدلالة على ذلك، يمكن المقارنة بين دول حظيت بدعم «المركز الرأسمالي»، ودولة نزلت عليها نقمة «المركز الرأسمالي». فلم تكد تنفجر الحرب الروسية - الأوكرانية، حتى سارعت وكالات التصنيف إلى خفض تصنيف روسيا، وقرّرت الدول الأوروبية والبريطانية والأميركية فرض عقوبات مجتمعة عليها، ما أدّى إلى هروب الرساميل من روسيا وخسائر في الرويل تتجاوز 50% من قيمته مقابل الدولار. أما في إسرائيل، فقد مضى أكثر من 40 يوماً على تعطّل جزء لا يُستهان به من النشاط الاقتصادي من دون أي إجراء غربي سلبي، بل

مقالة

لا خير في «الموقف العربي»: نرفض التهجير... القسري فحسب!

عباس بوصفوات

أصبحت للعرب خطوط حُمر، تتمثّل في «وجوب ألا يكون هناك إرهاب في غزة» أو الضفة الغربية ضد الاحتلال الإسرائيلي، في تصعيد عربي خطير ضد المقاومة الفلسطينية التي تنتظر السند، السياسي والإعلامي، من جوارها العربي، في مواجهة الاعتداءات الأميركية - الصهيونية. وصم المقاومة بـ«الإرهاب»، ليس عابراً، ويكشف انخراطاً عربياً، بات معلناً، في النهج الغربي؛ فلا ينظر «حلف الاعتدال العربي»، بقيادة السعودية، إلى الجهد الفلسطيني المناوئ للاحتلال على أنه مقاومة، بل يصنّفه «إرهاباً»، يساويه بـ«القاعدة» و«داعش»، وبالتالي، تتوجّب مواجهته عسكرياً بتحالف دولي، وتجفيف ينابيعه مالياً، وكشف الغطاء عنه سياسياً، وحظر التعامل معه إعلامياً. في المقابل، على إسرائيل عدم تجاوز الخطوط الحُمر العربية، المتمثّلة في «عدم التهجير القسري للفلسطينيين، وعدم إعادة الاحتلال، وعدم تقليص حدود غزة»، آنفاً، تنفيذها العملية العسكرية الدامية، التي يعتبرها الحلف المذكور «مشروعة»، ما دامت موجّهة إلى «الإرهاب» الفلسطيني!

أولاً: من أين علمنا بهذه الخطوط؟

تلك الخطوط أعلنها ولي العهد البحريني، سلمان بن حمد، يوم الجمعة الماضي، في منتدى «حوار المنامة» الدولي. وتنبع أهمية الموقف البحريني من كونه ناطقاً باسم «الحلف السعودي»، في مطلع أيلول 2020، صرّح الملك البحريني، حمد بن عيسى، أثناء استقباله كبير مستشاري البيت الأبيض الأسبق، جاريد كوشنر، قبل أيام من إعلان التطبيع الإماراتي - البحريني مع الكيان، أن المنامة ما كانت لتمضي في إبرام «اتفاقيات أبراهام» إلا بضوء أخضر من «الشقيقة الكبرى».

ثانياً: مصر... تطمينات أميركية

إذا أخذنا مصر نموذجاً، وهي الدولة الكبرى في الجوار الفلسطيني، وعلى المستوى العربي، فإن المعطيات المتوافرة تفيد بأن القاهرة حصلت على تعهدات أو تطمينات أميركية بامتناع إسرائيل عن تهجير مواطني غزة إلى سيناء، وهي الأولوية التي تشغل الحالة الرسمية المصرية، الغارقة في بحر من المشاكل، فيما يركّز الرئيس عبد الفتاح السيسي على إعادة «انتخابه» بأقل قدر من الصخب والمتابعة الغربية. هاتان الأولويتان (منع التهجير، وإعادة انتخاب الرئيس) تضعان على الهامش الحرب المستعرة منذ نحو 45 يوماً، ونتائجها المدمّرة للقطاع، وتظهران النظام العربي، لأسباب شبيهة، وليس مصر وحدها، مستسلماً لإخضاع المساعدات الإنسانية لفيتو إسرائيلي، ومتلعثماً أمام الضغط الغربي.

ثالثاً: الأردن أولاً

لا تختلف الحالة الأردنية عن المصرية، لجهة التحدّيات الجمّة التي تواجهها، وأولوية علاقتها بواشنطن. ما يهم عمّان أن لا يُنقل مواطنو الضفة الغربية إلى الأردن، الذي حصل على التطمينات ذاتها من أميركا، كما تم منحه ضوءاً أخضر لتصعيد كلامي، وصل إلى التهديد بإعلان حرب ضد الكيان، لا أحد يأخذه جدياً، في حال قيام الاحتلال بعمليات تهجير إلى المملكة، التي تغصّ بالفلسطينيين. هذا الخواء العربي يتم تبريره بشعارات الأردن أولاً، ومصر أولاً، والسعودية أولاً، التي تعزل الأقطار العربية بعضها عن بعض. وفوق ذلك يساهم هذا الحلف في غزو العراق، وتدمير سوريا، وحصار لبنان، وتقسيم ليبيا، وتهميش اليمن، واتخاذ الجوار الإسلامي خصماً، وإدماج الكيان في المنطقة. لكن أما وقد أخفقت أميركا في تطبيق وعدها، الذي أطلقته منذ ثلاثين عاماً، بحل الدولتين، فلا يُعرف مدى التزامها بمنع تشريد الفلسطينيين إلى أراضٍ مصرية وأردنية، في ظل استمرار القصف الجوي والتوغّل البري، الهادف إلى حرق الأخضر واليابس، وإحالة قطاع غزة ركاماً غير صالح للسكن.

رابعاً: التهجير المقبول عربياً

يبدو أن مصر والأردن، وعموم «الحلف السعودي»، لا يعتبرون نقل الفلسطينيين إلى أجزاء أخرى داخل القطاع والضفة تهجيراً، فهذا النوع يُسمّى «نزوحاً»! ومنذ 7 تشرين الأول، هجّر المستوطنون المدعومون من جيش الاحتلال، نحو ألف فلسطيني من بيوتهم في الضفة، وشرّد القصف مئات الآلاف من بيوتهم في قطاع غزة، من دون أن نسمع إدانة عربية جادّة. ولم يُسجّل رفض جادّ، أردني أو مصري، لتهجير الفلسطينيين إلى النقب. وهذا احتمال لا تُخضعه إسرائيل للنقاش، إلا ضمن تبادل للأراضي كما تشرحه «صفقة القرن»، المرفوضة حتى من محمود عباس. ولا يوجد اعتراض عربي على التهجير إلى الغرب، أو أي دول أخرى قد ترغب في ذلك، مع أن الدول العربية سترفض في الغالب استقبال لاجئين فلسطينيين، في إطار ما يُسمى «التهجير الطوعي».

خامساً: ممرات العبور

لا يظهر أن القاهرة وعمّان ستمانعان تحوّل مطاراتهما إلى ممر لعبور الفلسطينيين إلى دول أخرى، شرط أن لا تكونا محطتي ترانزيت وانتظار لدى طويل أو غير معلوم. ولأميركا خيارات أخرى للالتزام بضماناتها لحليفتَيْها، القاهرة وعمّان، بما في ذلك استخدام المطارات الصهيونية، أو ميناء غزة، لنقل ما يمكن من غزّيين إلى خارج القطاع. لكن هذا يحتاج إلى مزيد من إطلاق النيران على رؤوس الفلسطينيين، في إطار ما يُسمى «التهجير الطوعي».

سادساً: فخّ التهجير القسري

إضافة لفظ القسري إلى التهجير المرفوض، تكفي لإظهار تفهّم العرب لأنواع من التهجير، تُعطى مسمّيات بديلة، والمطلوب، رفض التهجير تحت أي مسمى، واتخاذ الإجراءات التي تهيّئ السبل لتمكين الفلسطينيين من استعادة أراضيهم وإقامة دولتهم. وإذ يتكرّر هنا ذكر العاصمتين، عمّان والقاهرة، فلان «الحلف السعودي» سيوافق حتى على ما يُسمى «التهجير القسري» في حال قبله هذان البلدان أو بلدان أخرى، بغضّ النظر عن موقف المُهجَّر، ومدى انعكاس ذلك على تصفية القضية العادلة. ولن لا يأخذ مسألة التهجير بجدّية، فهو ذاته لم يتوقّع الحرب على سوريا، واليمن، وحجم القصف على غزة، وهو ذاته الذي لا يزال يستبعد التطبيع السعودي.

سابعاً: الخطوط الخُضر

إعلان الخطوط الحُمر، يكشف في المقابل الخطوط الخُضر العربية التي يمكن للعدوان الأميركي - الصهيوني المضيّ فيها، والتي تتفهّمها الحالة العربية الرسمية، أو تتوقّعها، وقد تنخرط فيها، وأبرزها «حق» إسرائيل في القضاء على المقاومة، و«حقّها» في تقويض حكم «حماس»، وتحطيم مقدّراتها السياسية والعسكرية، أي تحطيم القطاع. فهذه الأهداف لا تندرج ضمن الخطوط الحمر، بل بات واجباً على العالم والكيان والعرب تحطيم «الإرهاب» الفلسطيني.

موقف «الحلف السعودي» هذا ينبع من تبعية عمياء لأميركا. ومن دون استقلاله عنها، سيظلّ عاجزاً عن مساعدة نفسه، وعبئاً على فلسطين. ولم يدرك هذا الحلف بعد، أن الانحياز الأميركي المطلق إلى الكيان، على حساب العرب، يستدعي تأمّلاً عميقاً، وإعادة نظر في طبيعة العلاقات والتحالفات.

المرضى متروكون لحظوظهم: لا أدوية في غزة

غزة - يوسف فارس

في صيدلية مستشفى العودة في منطقة تل الزعتر شرقي مخيم جباليا، تسمّر أحد المواطنين لأكثر من ساعة، في محاولة للحصول على دواء لعلاج أطفاله الثلاثة المصابين بالتهابات صدرية حادة جداً. يدور نقاش محتدم بحاول فيه المواطن إقناع الصيدلي بصرف ثلاث عبوات من نوع معيّن من الدواء، ليكفي لأطفاله الثلاثة المرضى، فيما الصيدلي يقول إنه تلقّى تعليمات صارمة بصرف علبة واحدة من كل نوع، لأن مخزون الدواء نفد من المستودعات تماماً، ولم تبقَ سوى الكمية المتوفرة في أرفف الصيدلية، والتي لا بد من أن يستفيد منها أكبر عدد من المرضى. أما في وسط مخيم جباليا، فقد أغلقت عشرات الصيدليات أبوابها بشكل تام، إما لأنها دُمرت بسبب قصف قريب منها، وإما بسبب نفاد كل أصناف الأدوية منها.

وتعد العقارات المسكنة من مثل الأكامول والترونين، والأدوية المضادة للالتهابات والجراثيم كالفلاجيل، على رأس قوائم الأدوية المطلوبة، وخصوصاً أن الكثير من الأهالي أصيبوا بأعراض التسمّم بسبب نوعية الطعام غير الصحية التي يتناولونها، والماء الملوث الذي يضطرون لشربه، وفق ما يفيد به الصيدلي حمزة أبو عاصي. ويشير أبو عاصي، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أنه «منذ فصل شمال قطاع غزة عن جنوبه، لم تصل أيّ كميات من الدواء إلى مناطق الشمال. ولذا، فقد الآلاف من مرضى الضغط والسكري العلاجات الخاصة بهم بشكل تام، فيما المرض يتفشى بسرعة كبيرة بسبب الغذاء غير الصحي». وكان مدير مستشفى «الشفاء»، محمد أبو سلمية، أكد أن الدواء والعلاج فُقدا تماماً من القطاع، محذراً من أن المرضى لا ينتظرهم سوى الموت البطيء.

على باب صيدلية الخلفاء، التقينا المسنّ أبو محمود. بدا الرجل منهكاً وقد فتك به السعال. يقول في حديثه إلى «الأخبار»: «منذ سعاتين وأنا أبحث عن دواء الضغط والسكري، توجهت إلى سبع صيدليات، فوجدتها إما مغلقة أو مدمرة أو لا يتوفر عندها الدواء المقصود. أنا وزوجتي المريضة بالسكري والسرطان، نموت ببطء». في شمال غزة، حيث مخيم جباليا للاجئين، زاد انسحاب طواقم «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» الطين بلّة؛ إذ إن أكثر من 100 ألف مواطن يعتمدون في علاجهم على الدواء الذي تصرفه «أونروا» التي انسحبت في وقت مبكر من هناك، وتركت عياداتها ومخازنها مغلقة، لتقوم الطائرات الحربية بتدميرها. يقول أبو عاصم، وهو مشرف متطوع على مركز إيواء في مخيم جباليا: «في المدرسة التي أشرف عليها، هناك أكثر من 1000 مريض بأمراض مزمنة. هم فقراء. كانوا يعتمدون في علاجهم على ما تؤمنه وكالة الغوث. حاولنا توفير ما يحتاجونه من أدوية، ولم نفلح. أما الأطفال، فتتواصل معاناة أمهاتهم معهم. طوال الليل والنهار ترتفع حرارتهم، ويصابون بالتسمم من شرب الماء الملوث، ولا دواء».

> في مخيم جباليا، يكثر الحديث عن موت مرضى الأمراض المزمنة بسبب نقص الدواء

في المخيم، يكثر الحديث عن موت مرضى الأمراض المزمنة بسبب نقص الدواء. من تتدهور حالته، ليس بوسع ذويه إلا الدعاء له بالرحمة مبكراً، لأن المستشفيات مشغولة باستقبال المئات من المصابين والشهداء على مدار الساعة، فيما لا رعاية طبية طارئة لأحد. يقول عماد أبو الدهن، وهو مواطن يرعى والده المريض بالسرطان: «وصل والدي إلى مرحلة متأخرة جداً. لا أطباء يمكنهم أن يكشفوا على حالته. أبدأ نهاري بالبحث عن أي نوع من أنواع المسكنات ليخفف عنه الألم، إلى أن يتولاه الله برحمته. لم أتصور في يوم من الأيام أن أتمنى له الموت ليرتاح من عذابه، لكن العجز قاسٍ. ليس بوسعنا أن نفعل

أغلقت عشرات الصيدليات وسط مخيم جباليا أبوابها بشكله تام (أ ف ب)

المشهد السياسي

سباق الأمتار الأخيرة بين التعيين والتمديد

لا قرار نهائياً بعد في شأن مصير قيادة الجيش مع إحالة العماد جوزف عون إلى التقاعد في العاشر من كانون الثاني المقبل، وهو ما عبّر عنه رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أمام من التقاهم بأنه لن تكون هناك جلسة قريبة لاتخاذ قرار يتعلق بالتمديد لعون.

وتشير وقائع المشاورات بين القوى السياسية إلى عدم حصول أي تبدّل في المواقف. ففي مقابل إصرار رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل على تعيين قائد جديد ورئيس للأركان ومديرين للإدارة والمفتشية العامة، بمرسوم جوّال يوقعه كل الوزراء، تستشرس غالبية القوى السياسية، خصوصاً المسيحية

الدعم الأميركي وموقف الراعي هما الورقة الأقوى في يد العماد جوزف عون

وعلى رأسها حزب القوات اللبنانية وحلفاؤه، في التمديد لقائد الجيش. ولا يمانع حزب الله خيار التمديد بسبب الظروف الأمنية الحسّاسة، ولا التعيين الذي أظهر تجاوباً أكبر معه أخيراً، مؤيّداً تعيين مدير المخابرات العميد طوني قهوجي للمنصب. غير أن الحزب لا يتبنّى على الأرجح طرح باسيل كاملاً، خصوصاً في ما يتعلق بالمرسوم الجوّال. وبحسب مصادر مطلعة، كان الحزب واضحاً بأن التعيين يكون بحضور وزير الدفاع

كرر الراعي الدعوة إلى عدم المسّ بقيادة الجيش حتى انتخاب رئيس للجمهورية (هيثم الموسوي)

موريس سليم جلسة لمجلس الوزراء، وتوقيعه على المرسوم ممثلاً التيار. في المقابل، يثير موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري إرباكاً، إذ لم يعطِ موقفاً حاسماً بعد، وتذهب قوى أخرى وعلى رأسها الحزب التقدمي الاشتراكي إلى تحبيذ رفع سنّ التقاعد للعاملين في السلك الأمني والعسكري، وهو خيار يصطدم بعقبات عدة، كونه يحتاج إلى تشريع في مجلس النواب، الأمر الذي يرفضه بري، إضافة إلى اشتراط قوى سنية التمديد للمدير العام للأمن الداخلي اللواء عماد عثمان الذي يحال على التقاعد في أيار المقبل.

في ضوء ذلك، تجزم مصادر مطّلعة أن التمديد عاد إلى التصدّر كـ«خيار الضرورة»، خصوصاً أن هناك ضغوطاً خارجية للدفع إليه، ولا سيما من واشنطن والدوحة، فضلاً عن «الموقف المسيحي العام» المؤيّد تحت غطاء من البطريرك بشارة الراعي. وقالت المصادر إن «باسيل في موقف حرج للغاية، خصوصاً أمام الرأي العام المسيحي الذي يسأل كيف يوافق على تعيين قائد للجيش في ظل الفراغ الرئاسي، بعدما قاد معركة ضد تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان واتّهم الحكومة الحالية بأنها ساقطة ولا شرعية لها وأن كل القرارات التي تتخذها غير دستورية؟». واعتبرت المصادر أن «خصوم باسيل في الشارع المسيحي قادرون اليوم على اتهامه بالعمل لتحقيق مصلحته الشخصية بإعاد قائد الجيش عن حلبة المنافسة الرئاسية، بعدما كان يرفض مبدأ قيام هذه الحكومة بإقرار تعيينات، فيما هو يقبل بذلك اليوم بحجّة الوضع الأمني الحساس». وفي السياق، تلفت المصادر إلى «حراجة وضع الفريق الحكومي. فحتى لو توافر نصاب الثلثين في مجلس الوزراء لإقرار التعيين، فالقرار سيواجه ردة فعل مسيحية كبيرة ستكون لها نتائج سلبية على التيار الوطني الحر الذي قد يضطر للتراجع عن فكرة التعيين في حال لم يستطع فرض آلية المرسوم الجوّال».

وجدّد الراعي، في عظة الأحد أمس، موقفه الداعم لقائد الجيش، داعياً إلى «عدم المسّ بقيادة الجيش العليا حتى انتخاب رئيس للجمهورية ولا يجوز الاعتداد بما جرى في مؤسسات أخرى تجنّباً للفراغ فيها. فالأمر هنا مرتبط بحفظ الأمن على كامل الأراضي اللبنانية والحدود ولا سيما في الجنوب بموجب قرار مجلس الأمن 1701». ووصفت مصادر حكومية كلام الراعي بأنه «الورقة الأقوى في يد عون حالياً إلى جانب الدعم الخارجي»، مشيرة إلى أن السفيرة الأميركية دوروثي شيا «عادت في اليومين الماضيين إلى إبداء اهتمام استثنائي بالتمديد، وقد يؤدي هذا الضغط الداخلي والخارجي إلى السير بخيار التمديد في ربع الساعة الأخير».

(الأخبار)

تقرير

معركة «عَ المنخار» في «المحامين»

مفاتيح النقابة لن تُسلّم لجعجع

الضبابيّة التي احاطت بانتخابات نقابة المحامين لم تنتهِ إلا بعد فتح الصناديق وانتقال مرشّحي حزبي القوات اللبنانية والكتائب إلى المرحلة الثانية التي «خُربطت» فيها التحالفات. معركة «على المنخار» خيضت بالسياسة وبـ«كبّ المال». وأدّت إلى تكتّل سياسي لصنع «القوات» من «الاستثمار» بالنقابة. هادفة إلى فوز مرشح الكتائب بفارق 23 صوتاً

لينا فخر الدين

انتهى يوم الأحد الطويل في قصر العدل بفوز مرشّح حزب الكتائب فادي المصري نقيباً للمحامين بـ 1973 صوتاً على مرشح القوات اللبنانية عبدو لحود (1950) بفارق 23 صوتاً. إلا أنّ الخلاصة الأهم من الكباش الأعنف في تاريخ النقابة، هي هيمنة الأحزاب المسيحيّة على قرار النقابة وأنّ المرشحين الحزبيين هم الأوفر حظاً في الوصول إلى منصب النقيب أو عضويّة مجلس النقابة. وهذا ما يستدلّ عليه من الأرقام التي نالها المرشحون في المرحلة الأولى: 2031 صوتاً للمرشّح الى منصب النقيب عبدو لحود المدعوم من حزب القوات، و1929 للمصري، و2264 صوتاً للمرشح إلى العضويّة لبيب حرفوش المدعوم من أحزاب «14 آذار» (وإن كان البعض صوّت له كتكتيك انتخابي)، و1869 للمرشّح إلى العضويّة إيلي إقليموس المدعوم من عددٍ من الأحزاب. أمّا المرشّحون المستقلّون المدعومون من القوى النقابية فحلّوا في المراكز: الخامس (إسكندر الياس بـ 1843 صوتاً) والسادس (وجيه مسعد بـ 1531 صوتاً) والسابع (الكسندر نجّار في المركز الرديف بـ 1528 صوتاً). ونتيجة الأخير كانت مفاجئة لكثيرين، وخصوصاً أنّه كان يحظى بدعم من عددٍ من المستقلين وقياديين في الكتائب، على رأسهم النقيب السابق نائب رئيس الحزب جورج جريج، إضافة إلى تصدّر اسمه استطلاعات الرأي التي توقّعت انتقاله إلى المرحلة الثانية.

الانقسام الكتائبي بين المصري ونجّار كان فاقعاً خلال مسار العمليّة الانتخابيّة. وتردّد أنّ النائب سامي الجميّل كان ميّالاً لدعم الثاني، وأن مقرّبين منه تواصلوا مع محامين محسوبين على ثنائي حركة أمل وحزب الله للتصويت لنجّار بالتوازي مع تواصل بين بعض القياديين الكتائبيين لـ«قطع الأصوات» عن المصري. لكن هذا الجوّ تبدّل مع بلوغ المصري المرحلة الثانية، ما دفع «الصيفي» إلى شدّ العصب لضمان فوزه في وجه لحود. ومع ذلك، يعتقد البعض أنّ الأوراق البيض التي تعدّى عددها الـ 136، كان معظمها لكتائبيين امتعضوا من إبعاد نجّار عن المنافسة.

«التيّار» و«الثنائي».. ردّة إجرا!

في المقابل، نجحت استطلاعات الرأي باكراً في توقّع مصير مرشّح التيار الوطني الحر فادي الحدّاد الذي لم يتمكّن من الانتقال إلى المرحلة الثانية ولا حتّى كسب معركة العضويّة بحصوله على 1299 صوتاً، بفارق أكثر من 230 صوتاً عن آخر الفائزين بالعضويّة. وفيما يتهم عونيون محامي الثنائي بأنهم «لم يحلبوا صافي» مع الحداد، رأت مصادر هؤلاء الأخيرين أنّ اقتراعهم أمس كانت بمثابة «ردّة إجر» للتيار، بعدما اعتادوا أن يصبّوا أصواتهم لمصلحة مرشّحهم فيما لا يبادلهم بالمثل، وهو ما ظهر في الأرقام التي نالها المرشح إلى العضويّة شوقي شريم أمس وخلال السنوات السابقة، علماً أن المحامين المقرّبين من الثنائي لم يُستنفروا في هذه المعركة، فتوزّعت أصواتهم في المرحلة الأولى بين الحداد والياس لمنصب النقيب، وشريم ومسعد لمنصب العضويّة.

معركة الأحزاب المسيحية

«برودة» الثنائي، إضافة الى ما تردّد عن عدم التزام تيّار المستقبل بالاتفاق مع القوات على دعم لحود، قابلها استشراس من قبل الأحزاب المسيحيّة مدعومة بالنقباء السابقين الذين ما زالوا قادرين على القيام بدور «الأخطبوط» الذي يطاول تأثيره كلّ الصناديق بعدما اختار كلّ نقيب مرشّحه.

خيضت انتخابات نقابة المحامين بالسياسة، ما أفقدها قيمتها القانونيّة التي اعتاد عليها «الحرس القديم». وبحسب هؤلاء، أدّت حماسة الأحزاب لتسجيل انتصارات شعبيّة من داخل النقابة إلى كثرة المرشّحين (11 مرشحاً

> **اتّهامات بإنفاق مال انتخابي ومرشح الكتائب مرشح ضمني لانطون صحناوي**

النقيب المصري يتلقى التهاني (مروان بو حيدر)

لمنصب النقيب)، من بينهم من لا إنجازات مهنية له ولا خبرة في العمل النقابي.

الخاسرون، كما «الحرس القديم» المتحسّر على ما آلت إليه أحوال النقابة، يعترفون بأنّها كانت «معركة كسر عظم» سياسيّة، استُخدم فيها المال، إضافة إلى ما تحدّث عنه أحد المرشحين علناً خلال المناظرات التي أقيمت في مقر النقابة، بـ«تسخير بعض صناديق النقابة عبر المسؤولين عنها لمصلحة أحد المرشّحين، من خلال تقديم خدمات مقابل التصويت له أو حتّى التكفّل بمصاريف التأمين»، إضافة إلى دعوات إلى الغداء والعشاء في أفخم الفنادق البيروتيّة.

وفي هذا السياق، يشير البعض إلى «الدعم الواضح» الذي ناله المصري من رئيس مجلس إدارة «سوسيتيه جنرال» أنطون صحناوي. ويعتقد هؤلاء أنّ فوز المصري كان «صافياً لمرشح صحناوي»، رغم «قطف» الكتائب النتيجة بعدما «داوم» قياديّوه، وعلى رأسهم النائبان سامي ونديم الجميل والرئيس أمين الجميّل، في «العدليّة» أمس بهدف «لمّ» الأصوات لمرشح الحزب. ويؤكد هؤلاء أنّ علاقة صحناوي والمصري توطّدت عبر علاقة الأخير بوكيل صحناوي الفرد الخازن، وهو ما دفع رئيس مجلس إدارة «سوسيتيه جنرال» إلى تزكيته لدى الكتائب.

إلا أن شدّ العصب الكتائبي لدعم المصري لم يكن ليحقّق نتيجة لولا تغيّر التحالفات في المرحلة الثانية، عندما لعبت «النكايات المارونيّة» دورها في الإطاحة بلحّود، بعدما تحالفت الأحزاب المسيحيّة لعدم السماح بتحويل فوزه إلى انتصار لرئيس القوات اللبنانيّة سمير جعجع. والأمر نفسه ينطبق على التيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي والثنائي، رغم الإقرار بأنّ «لحود قيمة قانونيّة إضافيّة إلى النقابة بسبب مهنيته وخبرته الطويلة»، ورغم إعلان كل طرف أنه ترك لحاميه حرية الاختيار. فقد نجح الكتائبيون في دقّ النفير بأن «انتخاب لحود يعني تسليم مفاتيح النقابة وقرارها لمعراب».

تقرير

خطة الطوارئ في بعلبك - الهرمل: صفر إمكانات... صفر بلديات

رغم أنها في أقصى الشمال الشرقي، بعيدة مئات الكيلومترات عن الجبهة الجنوبية الملتهبة مع العدو، تُصنّف محافظة بعلبك - الهرمل من المناطق المستهدفة في حال شنّ العدو الإسرائيلي عدواناً واسعاً على لبنان. ما يجعلها جزءاً من خطة الطوارئ الحكومية في حال توسّع الحرب. فهل يمكن لبلديات تعيش على أعطيات المغتربين ودعم الأحزاب لدفع رواتب عمّالها أن تكون عمّاد أي خطّة طوارئ حكومية وبدها التنفيذية؟

ندى أيوب

تُجري لجنة الطوارئ الحكومية، المؤلفة من وزراء ومحافظين وموظفين إداريين، للمرة الأولى، «تمريناً» جدّياً على التفكير والتخطيط المسبق لمواجهة تداعيات الحرب إن وقعت. ورغم أن هشاشة مؤسسات الدولة وأجهزتها أمر معروف، ولكنّ من حسنات هذا «التمرين» الذي تضمّن جردةً باحتياجات الوزارات وتقدير جهوزية البلديات وإمكانات الأجهزة وسواها من الجهات المعنية، أنه ظهّر بشكل فاضح أماكن العجز ومداه. وفيما تلعب بعض بلديات الجنوب دوراً، وإن بهوامش ضيقة، وسط أزمة محدودية الموارد، حسمت بلديات بعلبك - الهرمل عجزها عن لعب أي دور في ظلّ «صفر إمكانات» وفقاً لما أكّده رؤساء اتّحادات بلديات المنطقة في اجتماع في غرفة إدارة الكوارث عُقد قبل أيام مع محافظ بعلبك بشير خضر وممثلين عن المنظمات الدولية.

انطلق النقاش من العناوين الأربعة التي وضعتها الحكومة (الإيواء والغذاء والمياه والصحة)، بهدف تقديم تصوّر عن قدرة كل اتّحاد على مواكبة المسار، وهو ما أثار حفيظة رؤساء الاتّحادات الذين اعتبروا أنّ الخطط «تُصاغ على المستوى الحكومي وتُرسل إلينا لتنفيذها، متجاهلة تماماً واقع قدراتنا المعدومة». رئيس اتّحاد بلديات بعلبك، شفيق شحادة، أعطى مثالاً عن حالة الانهيار التي تعيشها بلديات المنطقة، لافتاً إلى أنّ «الاتّحاد يرزح تحت دين يقدّر بـ 7 مليارات ليرة لزوم رواتب ومصاريف تشغيلية، في حين تبلغ حصّته من الصندوق البلدي المستقل ملياراً ومئتي مليون ليرة سنوياً، لم يتقاضَ سوى نصفها». وأكّد أن «لا كوادر بشرية لدى البلديات يمكن الاتكال عليها لتنفيذ إجراءات خطة الطوارئ». إذ إنّ الأزمة الاقتصادية وعدم دفع مستحقّات الموظفين لمُدد طويلة، دفعتهم للبحث عن أعمال أخرى، وباتوا نادراً ما يداومون في مراكز البلديات.

> **اتّحاد دير الأحمر يبدي استعداده لاستقبال النازحين اللبنانيين**

وإلى غياب الكادر البشري، أثارت الاتّحادات مسألة النقص في أعداد الآليات المطلوبة، بسبب تعطّل قسم منها وعدم توافر إمكانات مادية لصيانته، أو لعدم وجود أنواع محددة من الآليات أساساً كتلك المخصصة لرفع الأنقاض، فضلاً عن معضلة تمويل التأمين لكميات من المحروقات لهذه الآليات التي يتوقّع استخدامها بشكل زائد في حال وقوع حرب. ويضاف إلى ذلك معضلة تأمين المياه في منطقة تعتمد على مياه الآبار الجوفية، وبشكل أساسي تلك العاملة على الطاقة الشمسية، ما يخلق تحدياً جديداً عشية بدء فصل الشتاء.

قد تكون الإيجابية الوحيدة التي أسفر عنها الاجتماع، إبداء اتّحاد بلديات دير الأحمر استعداده لاستقبال النازحين من المناطق المحيطة المتوقّع استهدافها. ونقل خضر انطباعاً أولياً يفيد بأن «لا إشكاليات على هذا الصعيد»، مشيراً إلى أنه تم إحصاء الأماكن التي تصلح لأن تكون مراكز إيواء من كنائس ومدارس ومنشآت عامة، «ولكنّ جميعها يلزمه تجهيزات تتعلق بالتدفئة، والوقود لزوم مولدات الكهرباء، فضلاً عن مستلزمات الإيواء من فرش وبطانيات، ومواد غذائية وحصص نظافة».

والملاحظ، كما في كل الاجتماعات التي تُشارك فيها المنظمات الدولية، هو عدم وضوح الأجوبة لهذه المنظمات عن إمكانية تقديم المساعدات ونوعها وحجمها.

النازحون السوريون... السؤال الصعب

أثار محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر مع مفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR) مسألة مخيمات النازحين السوريين في المنطقة، مستفسراً عن الخطة التي وضعتها المفوضية لمساعدة السوريين المقيمين في قرى وبلدات مهددة بالقصف، فكان الجواب: «حيث ينزح اللبنانيون ينزح السوريون». علماً أن التعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية تمنع البلديات من تسجيل أي نازح سوري جديد في القرى والبلدات. ما يصعّب عملياً إمكانية نزوح السوريين إلى عدد كبير من المناطق التي تعتبر آمنة. ويبقى السؤال عن وجهة السوريين وكيفية حمايتهم، من الأسئلة الصعبة التي لا تملك الدولة ولا الجهات الراعية أجوبة عنها.

«المستقبلي» الحسن نقيباً لمحامي طرابلس: مفاجآت وتبدّل تحالفات

عبد الكافي الصمد

فاز مرشّح تيّار المستقبل المحامي سامي الحسن بمنصب نقيب محامي طرابلس والشّمال في الانتخابات التي جرت في مقرّ النقابة أمس، بعدما تصدّر نتائج الجولة الأولى بـ 618 صوتاً مقابل 525 صوتاً للمحامي صفوان المصطفى. انسحاب الأخير، قبيل انطلاق الجولة الثانية، دفع نقيبة المحامين السّابقة ماري تيريز القوال إلى إعلان فوز الحسن. وفاز مرشح تيّار المردة إبراهيم حرفوش (466 صوتاً) بالعضوية بعد إعلان المصطفى أيضاً استقالته من مجلس النقابة حفاظاً على عرف المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

وصول الحسن والمصطفى إلى الجولة الثانية كان متوقّعاً في الأيّام الأخيرة، غير أنّ انسحاب الأخير من المنافسة بعد أقلّ من نصف ساعة من فتح الصناديق وانطلاق عملية الاقتراع كان مفاجئاً. وفسّر مراقبون الأمر بأنّه «خطوة مدروسة» بعدما أيقن المصطفى بأنه لن يتمكّن في الجولة الثانية من تعويض فارق الأصوات (93)، ولأنّ الأصوات التي نالها المرشحون الثلاثة الآخرون الذين نافسوا على منصب النقيب (سعدي قلاوون 95 صوتاً، ناظم العمر 70 وبسام جمال 42) ستذهب غالبيتها إلى الحسن. وقالت مصادر إنّ المصطفى «تلقّى نصائح بالانسحاب بعدما لمس أنّ بعض القوى السّياسية (تيّار الكرامة والتيّار الوطني الحرّ والنائب أشرف ريفي وغيرهم) دعمته نكاية بتيار المستقبل». وأوضحت أنّ «مفاوضات جرت بينه وبين المستقبل سابقاً لدعمه قبل أن يقرر التيار الأزرق دعم الحسن، وبالتالي لم يشأ المصطفى القطع مع التيار الحريري في معركة يدرك أنها خاسرة».

ما حصل ليس المفاجأة الوحيدة التي سُجلت في انتخابات «إمّ النقابات» الشّمالية، إذ إنّ حماوة التنافس رفعت عدد المقترعين إلى 1269 محامياً من أصل 1509 مسجّلين على الجدول النقابي، بنسبة ناهزت 84%، وهي نسبة مرتفعة جدّاً ولا سيما في ظل الطقس العاصف والأحوال المادية الصعبة التي تحول دون حضور عدد من المحامين ممن يقيمون في مناطق بعيدة للمشاركة في التصويت.

ومن المفاجآت أيضاً أنّ التحالفات انقلبت رأساً على عقب، وهو ما يُتوقع أن تكون له انعكاساته على صورة التحالفات النقابية مستقبلاً. فهذه هي المرّة الأولى منذ نحو عقدين التي يفترق فيها تيّار المردة عن التحالف مع تيّار الكرامة (النائب فيصل كرامي) ويتحالف مع تيّار المستقبل الذي أثبت أنّه لا يزال الأقوى في النقابة، فضلاً عن تلقّي الطرفين دعماً من القوات اللبنانية على خلفية اتفاق المقايضة بين المستقبل والقوات في نقابتَي بيروت وطرابلس، إلى جانب دعمٍ غير معلن من «تيّار العزم» الموالي للرئيس نجيب ميقاتي.

مهمة الحسن (بلدة بتوراتيج - قضاء الكورة)، وهو أول محامٍ سنّي من المنطقة يحتل المنصب، لن تكون سهلة في ظل المشاكل التي تعاني منها النقابة، وأبرزها التأمين الاستشفائي للمحامين وعائلاتهم ومعالجة المشاكل التي يشكو منها المحامون في المحاكم ومع الأجهزة الأمنية، واستعادة ثقة المحامين والمواطنين بالنقابة بعدما اهتزّت في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع الشفافية المالية وتحكّم محسوبيات سياسية وشخصية فيها.

تحقيق

يلتقي منتخب لبنان مع بنغلادش غدا الثلاثاء الساعة 13:45 بتوقيت بيروت (طلال سلمان)

بنغلادش محطة مفصلية في مسار الكرة اللبنانية

قد لا تحمل اي مواجهة لمنتخب لبنان لكرة القدم عنواناً كبيراً عندما يلعب مع منتخب مثل خصمه المقبل بنغلادش. لكن المفارقة ان الاخير تحديدا شكّل دوماً محطة مفصلية بشكلٍ او بآخر لمنتخبنا الذي سيقابله مجدداً غدا الثلاثاء الساعة 13:45 بتوقيت بيروت

داكا ـ شربل كريم

«مستقبل كرة القدم اللبنانية بين أيدينا». بهذه العبارة وصف القائد الثاني لمنتخب لبنان محمد حيدر في مقابلة تلفزيونية أخيراً، أهمية أول مباراتين لمنتخبنا في التصفيات الآسيوية المزدوجة المؤهلة إلى نهائيات كأس العالم 2026 وكأس آسيا 2027.

إجابةً قد تكون مرّت مرور الكرام عند البعض لكنها تحمل معانٍ كثيرة، فالكل يعلم بأن «رجال الأرز» دخلوا مرحلة مختلفة مع مدير فني جديد هو الكرواتي نيكولا يورسيفيتش الذي حصل على نقطته الرسمية الأولى بعد التعادل مع فلسطين سلباً الأسبوع الماضي في مستهل مشوار التصفيات.

لكن هذه النتيجة الأخيرة ليست ما يصبو إليه المنتخب أو ما حمله كلام حيدر، إذ إن نجم خط الوسط المخضرم رمى إلى أبعد من ذلك، فحصدُ النقاط والتأهل إلى الدور المقبل من التصفيات الآسيوية - المونديالية، سيعطيان الفرصة للجيل الصاعد في الكرة اللبنانية للعب على أعلى مستوى أمام عمالقة القارة المتنافسين على بطاقةٍ مونديالية، ما سينعكس لا محالة إيجاباً على مستواهم الفردي، وتالياً على المنتخب الذي دخل في عملية بناء جزئية إيذاناً بورشة تغييرات واسعة، ولكن تدريجية بحكم الواقع المفروض المتمثّل بالحاجة إلى عناصر الخبرة في الوقت الحالي مع الأخذ في الحسبان وصول بعضهم إلى خريف العمر الكروي، ما يقتضي التغيير ولكن وفقاً لحساباتٍ دقيقة.

> **في عام 2011 غيّرت الخسارة أمام بنغلادش الضعيفة مسيرة لبنان (إلى الافضل) في التصفيات المونديالية**
>
> **بنغلادش مفترق طرق**

من هنا، تكتسي المباراة المقبلة أمام بنغلادش أهمية كبيرة، وهي تشكّل بالفعل مفترق طرقٍ في رحلة لبنان في التصفيات، فالنقاط الثلاث المهمة، واستعادة نغمة الفوز أهم، والأكثر أهمية هي اكتساب الثقة وتعزيز موقف «رجال الأرز» في المجموعة التاسعة قبل خوضهم غمار نهائيات كأس آسيا في قطر مطلع السنة المقبلة، ثم مقابلتهم الخصم الأقوى في المجموعة، أي أستراليا في شهر آذار 2024.

أهمية هذه المحطة تعيدنا إلى أخرى مفصلية إذا صحّ التعبير، وتحديداً إلى 12 سنة خلت، وذلك عندما واجه لبنان ضيفه البنغالي في 23 تموز 2011 في بيروت ضمن الدور الثاني من تصفيات كأس العالم 2014، وخرج فائزاً من ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية بأربعة أهداف نظيفة سجّلها حسن معتوق، محمد العلي، علي السعدي، وطارق العلي. لكن بعدها بخمسة أيام كانت الطامة الكبرى عندما خسر المنتخب بهدفين نظيفين في داكا، وهي نتيجة اعتُبرت عامذاك الأسوأ في تاريخ الكرة اللبنانية بالنظر إلى المستوى المتواضع للخصم، ولكنها بلا شك كانت مفصلية إلى حدٍّ كبير وغيّرت من مستقبل اللعبة وصورة المنتخب في الأشهر التالية وامتداداً إلى يومنا هذا.

أيامٌ قليلة بعد تلك الخسارة، تقدّم المدير الفني إيلي رستم باستقالته من منصبه، مشيراً إلى أنه تعرّض لحربٍ داخلية هدفها إفشاله، فسارع الاتحاد اللبناني للعبة إلى تعيين الألماني ثيو بوكير مكانه، ليعيش بعدها لبنان أفضل مدةٍ له، محققاً انتصاراتٍ مدوّية على مجموعةٍ من كبار منتخبات آسيا، أمثال الإمارات، الكويت، كوريا الجنوبية وإيران.

«بيع» لبنان

لكن هذا لم يكن كل شيء لأنه كان في إمكان لبنان الذهاب أبعد من ذلك، وربما إلى كأس العالم في البرازيل لولا تلك الفضيحة الشهيرة التي وجّهت إليه «حقنة مسمّمة» من دون أن يدرك كثيرون.

هنا نعود إلى داكا وإلى تلك المباراة التي لا تُنسى، فقد تبيّن أنها إحدى المباريات التي تمّ التلاعب بنتيجتها من لاعبين لبنانيين لمصلحة «مافيا المراهنات»، وقبضوا ثمنها، وقضوا بعدها عبر حلقات بيع أخرى على أحلام وآمال شعب بأكمله وقف وراءهم بشكلٍ غير مسبوق.

ما تلا هذه المباراة لم يكن بحجم ما سبقها، فبقيت مواجهة بنغلادش حاضرة دائماً بأنها إحدى المحطات الأساسية التي غيّرت من تاريخ كرة القدم اللبنانية، ولاحقاً مستقبلها بعد فتح تحقيقٍ واسع أفضى إلى إيقاف عددٍ لا يُستهانُ به من اللاعبين الدوليين وإبعادهم عن المنتخب مدى الحياة، ومنهم بدا حاجةٌ ماسّة للمنتخب في تلك المدّة، وحتى أن البعض الآخر كان في الإمكان الاستفادة منه في المدة القريبة الماضية أو الحالية، ولكن حماية المصلحة الوطنية ومعاقبة المسيئين إليها كانتا القرار الصحيح بعيداً من خسائره المدمّرة التي أضعفت المنتخب تدريجياً.

غداً يعود منتخبنا لمواجهة بنغلادش مجدداً، وهو الذي فاز عليها بهدفين نظيفين في حزيران الماضي، في كأس اتحاد جنوب آسيا، لكنه سيلعب متناسياً تلك النتيجة لأن نتيجة مباراة الغد هي وحدها القادرة على إبقائه حيّاً وقادراً على التعايش مع متطلبات المرحلة المقبلة المهمة.

رياضة المحرّكات

فيرستابن بطل سباق لاس فيغاس: الأرقام القياسية تتحطّم

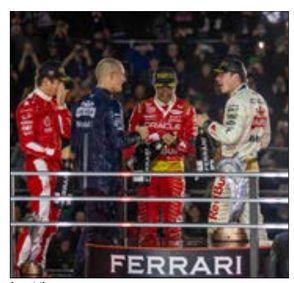

(أ ف ب)

تابع سائق ريد بول «القياسي» الهولندي ماكس فيرستابن هيمنته على منافسات بطولة العالم للفورمولا واحد المتوّج بلقبها الثالث توالياً عندما فاز بالمركز الأول في سباق جائزة لاس فيغاس الكبرى، المرحلة الحادية والعشرين، محققاً انتصاره الثامن عشر.

وانتزع فيرستابن صدارة السباق العائد إلى الروزنامة للمرة الأولى منذ 41 عاماً، أمام سائق فيراري شارل لوكلير من موناكو وزميله في ريد بول المكسيكي سيرخيو بيريس الذي ضمن وصافة البطولة العالمية مستغلاً إنهاء منافسه سائق مرسيدس البريطاني لويس هاميلتون للسباق في المركز السابع واتساع الفارق بينهما إلى 51 نقطة.

وأنهى فيرستابن السباق الذي انتقده الأربعاء بوصفه "استعراضياً بنسبة 99%"، بأغنية "فيفا لاس فيغاس" محققاً الفوز بالمركز الأول في السباقات الأميركية الثلاثة هذا الموسم بعد ميامي والأميركتين في أوستن.

واستحق فيرستابن الذي انطلق من المركز الثاني، الفوز في سباق شهد إثارة على مراكزه الأولى منذ الانطلاقة وحتى اللفة الأخيرة، وذلك على الرغم من معاقبته بخمس ثوان بسبب مخالفة بحق لوكلير عند الانطلاقة عندما انتزع منه المركز الأول. وحقّق الهولندي فوزه الـ53 في مسيرته الاحترافية فعادل إنجاز سائق ريد بول السابق الألماني سيباستيان فيتل صاحب المركز الثالث في قائمة أكثر السائقين فوزاً بعدما تخطى بطل العالم أربع مرات الفرنسي آلان بروست في جائزة البرازيل قبل أسبوعين.

ويحتل الألماني ميكايل شوماخر المركز الثاني برصيد 91 انتصاراً، فيما يحمل البريطاني لويس هاميلتون الرقم القياسي مع 103 انتصارات.

كما عزّز فيرستابن رقمه القياسي بالصعود إلى منصة التتويج للمرة العشرين في موسم واحد، رافعاً رصيده في صدارة الترتيب العام إلى 549 نقطة، بفارق شاسع عن زميله بيريس الذي حل ثالثاً وضمن وصافة بطولة العالم (273).

وقال فيرستابن: "لقد جرّبت حظي في البداية (...)، استخدمنا المكابح في وقت متأخر جداً وفقدنا السيطرة، لذلك انتهى بنا الأمر بعيداً بعض الشيء خارج الحلبة".

وأضاف: "لقد عاقبني المراقبون بسبب ذلك، ما وضعنا في موقف محرج. كان عليّ تجاوز عدد لا بأس به من السيارات وكانت هناك سيارة الأمان، لذلك في تلك المرحلة حصل الكثير من الأمور".

(أ ف ب)

بريميرليغ

أندية إنكلترا «تزوّر» الحسابات
عقوبات كبيرة قادمة!

حسين فحص

الدوري الإنكليزي الممتاز هو الأغنى في العالم. يكفي الإشارة إلى أن عائدات النقل التلفزيوني لمتذيل الترتيب في «البريميرليغ» تفوق عادةً ما يجنيه أبطال الدوريات الأخرى، لإظهار حجم الهوّة. هذه العائدات ساعدت الأندية الإنكليزية في بسط السيطرة على الساحة الأوروبية أخيراً، كما مكّنتها من تجاوز بعض الأزمات، آخرها كورونا، حيث حالت المتانة المالية لفرق إنكلترا دون إفلاسها مقارنةً بأندية الدوري الفرنسي مثلاً. ورغم وفرة الأموال، يبدو أن البذخ في النفقات للحفاظ على «ريتم» المنافسة أدخل عدداً من الأندية الإنكليزية في المحظور، دون إغفال عامل جشع الملّاك أيضاً.

سبق أن أحال الدوري الإنكليزي الممتاز نادي إيفرتون إلى لجنة تحقيق في آذار الماضي، على خلفية انتهاك مزعوم لقواعد الربحية والاستدامة في موسم 2021-2022. وبعد التدقيق في حسابات النادي، قررت اللجنة خصم 10 نقاط من رصيد إيفرتون في جدول الدوري، إثر «تكديس» خسائر على مدى خمس سنوات متتالية تجاوزت 430 مليون جنيه إسترليني، علماً أن الحد الأقصى المسموح للخسائر هو 105 ملايين جنيه إسترليني على مدى ثلاث سنوات تبعاً للوائح الدوري.

العقوبة «الصاعقة» فتحت الباب على أندية إنكليزية أخرى تشتهر بإنفاقها الضخم، منها مانشستر سيتي الخاضع لتحقيق رسمي منذ عام 2019 على خلفية تسريب مجلة «دير شبيغل» الألمانية وثائق أظهرت تضخيم النادي المملوك إماراتياً لإيرادات رعايته في الدفاتر المحاسبيّة بين عامَي 2012 و2016. في المحصّلة، يحتوي سجل مانشستر سيتي على 115 اتهاماً قيد المراجعة، ويبدو أن عقوبة إيفرتون قد تسرّع الحكم على «السيتيزينز».

وعلى خطٍ موازٍ، يخضع تشيلسي للتحقيق بشأن نفقات «مشبوهة» في حقبة مالكه السابق، الروسي رومان أبراموفيتش.

سبق لأبراموفيتش أن باع نادي تشيلسي إلى الأميركي تود بولي العام الماضي. «تصفية» لم تمنع القيّمين على الدوري الممتاز من فتح تحقيقات طالت المعاملات المالية الحاصلة في حقبة المالك السابق.

وبحسب صحيفة «ذا غارديان»، أظهرت التحقيقات الأوّلية وجود مدفوعات «مشبوهة» بقيمة عشرات الملايين تم صرفها عبر أطراف ثالثة في حقبة أبراموفيتش، واستفاد منها مساعد المدرب الأسبق أنطونيو كونتي ووكيل اللاعب المعتزل حديثاً إيدين هازارد كما مسؤولين آخرين في تشيلسي.

تحقيق الدوري الإنكليزي المستمر في الشؤون المالية للنادي اللندني، ترافقَ مع فرض الاتحاد الأوروبي لكرة القدم غرامة قدرها 8,6 ملايين جنيه إسترليني على «البلوز»، بعد أن أبلغ المالكون الحاليون عن تقديم «معلومات مالية غير كاملة» في حقبة أبراموفيتش. تجدر الإشارة إلى إصدار نادي تشيلسي بياناً بالتزامن مع «العاصفة» الحاصلة، أوضح فيه أن «المدفوعات لا تتعلق بأي فرد موجود حالياً في النادي».

لا تزال التحقيقات جارية مع مانشستر سيتي وتشيلسي، ومن الممكن أن تطال أنديةً أخرى أيضاً. الأكيد هو تعرّض «السيتيزينز» و«البلوز» لعقوبات وخيمة قد تصل إلى حد الهبوط في حال ثبات تورّطهما، كما أن تبعات «الفضائح» المستجدة سوف تؤثر سلباً في سمعة الدوري الأكثر شهرة في العالم.

قد يتعرّض حامله اللقب مانشستر سيتي لعقوبات وحسم نقاط (أ ف ب)

> **فرض الاتحاد الأوروبي لكرة القدم غرامة قدرها 8,6 ملايين جنيه إسترليني على تشيلسي**

إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن محكمة الأمور المُستعجلة في النبطية

غُرفة القاضي أحمد مزهر

يدعو قلم هذه المحكمة المُدعى عليه فادي الياس نمور والمجهول محل الإقامة للحُضور إليه لاستلام أوراق الدعوى المُقدمة من مهى بولس نمور بوكالة المُحامية كارول لبكي والمُسجل بالرقم 2023/984 بموضوع إلزامك بإزالة البناء القائم على العقار رقم 713 والتصوينة القائمة على العقارين رقم 713 و716 منطقة عزة العقارية.

وعليك اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن مُمثلاً بمُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُمثلاً لكم وإلا جاز إبلاغكم الأوراق بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات في هذه المحكمة.

الكاتب حسان عياش

استراحة

كلمات متقاطعة 4459

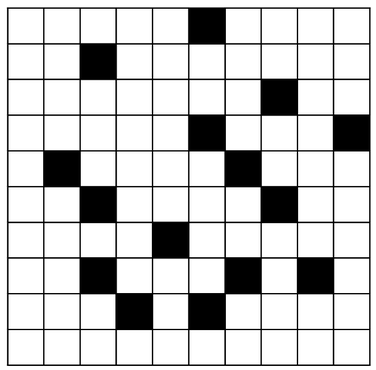

أفقيا

1- مدينة في ليبيا – من أيام الأسبوع – 2- الإسم السابق لدولة زيمبابواي – أشار – 3- متشابهان – مدينة في سوريا – 4- راتب – غابات كثيفة ملتفة – 5- أزل – أفر – 6- أكل – أحرف متشابهة – أغلظ أوتار العود – 7- عملة نحاسية عثمانية قديمة – قلعة لبنانية – 8- أفي بالوعد – رجع وعطف – 9- يُعاتب لما قام به من عمل أو قول – بحيرة مالحة في تركيا – 10- بلدة لبنانية في قضاء الشوف

عمودياً

1- أبعد في جفاء – السقيم – 2- عاصمة المجر – خاصته – 3- جواب – أبو الأب أو الأم – أطول أنهر فرنسا – 4- لقب ملوك الرومان – نعم بالأجنبية – إسم موصول – 5- نوتة موسيقية – نهر في روسيا من روافد الفولغا – 6- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – طائر الشوّم – 7- ماركة سيارات – 8- أشرب الماء بدون تنفّس – للندبة – 9- مدينة فلسطينية – آلة ذات ساقين لرسم الدوائر – 10- منطقة في مصر أنشأها الملك أخناتون

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عبد الوهاب – 2- يوسف – نوكيا – 3- شر – روتردام – 4- غنم – يس – لي – 5- جاف – مر – 6- يس – ين – البا – 7- بابا – ويل – 8- فا – جوسر – 9- راتب – با – اح – 10- قورش الكبير

عمودياً

1- عيش – جيد – رق – 2- بورغاس – فاو – 3- دس – نف – باتر – 4- أفرم – يا – يش – 5- منبج – 6- ونتير – أوبل – 7- هورس – ساك – 8- أكدّ – بلور – 9- بيال – بي – اي – 10- أمير البحر

sudoku 4459

8							5	
	5		6	4	8	2		9
		2		1				
6		8			5	1		
9					3			6
		5	1			8		3
			3	8		4		
	8		2	5	9		6	
5		3				9		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4458

8	7	1	5	3	9	2	4	6
4	6	2	1	7	8	3	5	9
9	3	5	2	6	4	7	8	1
3	8	9	7	5	6	4	1	2
1	2	4	8	9	3	5	6	7
7	5	6	4	1	2	9	3	8
6	4	7	9	8	5	1	2	3
5	9	8	3	2	1	6	7	4
2	1	3	6	4	7	8	9	5

مشاهير 4459

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أحد كبار نجوم السينما الأميركية (1899- 1957). من أفلامه «لسنا ملائكة»

11+10+9+6+7+1 = عاصمة تاسمانيا ■ 8+5+11+9+4 = آلة موسيقية ■ 2+3 = ثغر

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: كمال الشناوي

طوفان الأقصى

شركات تسحب إعلاناتها من منصة X بسبب تعليقه المعادي للسامية

هل تدفع غزّة ثمن زلّة إيلون ماسك؟

وجد الملياردير الإشكالي نفسه مجدداً في مواجهة عاصفة من الغضب والاستنكارات الاسبوع الماضي. دفعت تعليقاته المعادية للسامية، كبار المعلنين إلى مقاطعة منصته X (تويتر سابقاً)، إلى جانب إدانة البيت الأبيض ما وصفه بـ«الترويج البغيض للكراهية العنصرية والمعادية للسامية»، يأتي ذلك في وقت تتصاعد فيه الأصوات المناوئة للرجل بسبب فتحه المنصة أمام مختلف الآراء، وخصوصاً في حرب التطهير العرقي التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

علي عواد

الاتهامات التي يواجهها إيلون ماسك بالترويج لخطاب «تمجيد النازية» و«معاداة السامية» ليست محصورة بما نشره على منصة X في الأيام الماضية، وهو أمر سنتطرق إليه في ما بعد. بدأت القصة قبل أشهر قليلة، حين أعلنت مجموعة الضغط ذات الميول اليسارية «ميديا ماترز فور أميركا» أنها وجدت إعلانات على منصة X وضعتها شركات رفيعة المستوى، داخل منشورات تشمل «اقتباسات لهتلر» و«مدحاً للنازيين» و«إنكاراً للمحرقة». كذلك، نشر ماسك سلسلة تغريدات هاجم فيها الملياردير المجري، جورج سوروس، الذي شبّهه بـ«الشرير اليهودي الخارق» X-Men Magneto، مدعياً أنّ سوروس يريد «تقويض نسيج الحضارة ذاته».

> أعلن ماسك أنّه سيعلّق حساب أي شخص يستخدم عبارات مثل «من النهر إلى البحر»

بعد ساعات على عملية «طوفان الأقصى»، سارع المفوض الأوروبي للسوق الداخلية، تييري بروتون، إلى بعث رسائل إلى كلّ من مالك منصة X (تويتر سابقاً) إيلون ماسك، ومؤسس منصة «ميتا» مارك زاكربيرغ، بحثهما فيها على مكافحة «المعلومات المضلّلة والخاطئة» على وجه السرعة. وفي حين انصاع زاكربيرغ للطلب، لم يأبه ماسك بتاتاً. أضف إلى ذلك أنّه خلال زيارة رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، كاليفورنيا في 18 أيلول (سبتمبر) الماضي، التقى بايلون ماسك للحديث عن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وفي اللقاء الذي بثته منصة X، دعا نتنياهو إيلون ماسك إلى «دحر» معاداة السامية عن منصة X، فردّ ماسك يومها بأنه «ضد مهاجمة أي مجموعة، بغض النظر عن هويتها»، مضيفاً أنّ رؤيته للبشرية بأن تصبح فصيلة تسير نحو الفضاء، يقوّضها «الاقتتال الداخلي والكراهية والسلبية» على الأرض.

يوم الأربعاء الماضي، نشر حساب @breakingbaht على منصة X، تغريدة أجرت مقارنات مع «نظرية الاستبدال العظيم» (تدّعي النظرية أنّ الشعب اليهودي واليساريين يصممون عملية الاستبدال العرقي والثقافي للسكان البيض في أميركا بمهاجرين غير بيض، ما سيؤدي إلى «إبادة جماعية للبيض».) تحدّث المنشور عن أنّ اليهود يؤيدون «الكراهية ضد البيض» ويدعمون هجرة «جحافل الأقليات». هنا بدأت الحملة ضد ماسك عندما ردّ المنشور قائلاً: «لقد قلت الحقيقة فعلاً». مع اشتداد الهجوم على زلّته المعادية للسامية كما لليسار، قال ماسك إن تعليقه لا يشير إلى كل الشعب اليهودي، بل إلى مجموعات مثل «رابطة مكافحة التشهير» (ADL) ومجموعات أخرى غير محددة.

نتيجة لذلك، ندد البيت الأبيض يوم الجمعة الماضي، بتأييد ماسك للتغريدة، متّهماً إياه بـ«الترويج البغيض للكراهية العنصرية والمعادية للسامية» التي «تتعارض مع قيمنا الأساسية كأميركيين». وقال المتحدث باسم البيت الأبيض، أندرو بيتس، إنه «من غير المقبول تكرار الكذبة البشعة... بعد مرور شهر على اليوم الأكثر دموية في تاريخ الشعب اليهودي منذ المحرقة»، في إشارة إلى عملية «طوفان الأقصى» التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية في السابع من تشرين الأول (أكتوبر). يوم الخميس الماضي، كانت IBM أول شركة تسحب إعلاناتها من منصة X بعد تحقيق «ميديا ماترز فور أميركا»، قائلة إن تجاور إعلاناتها مع المحتوى النازي «غير مقبول على الإطلاق». كما سحب كل من «المفوضية الأوروبية» و«كوكاست» و«شبكة التلفزيون باراماونت» و«أبل» و«ديزني» واستوديو الأفلام «لايونزغايت» أموال الإعلانات من شركة X. ومع تصاعد الجدل، أعلن ماسك، يوم الجمعة الماضي، عن خطوات جديدة ترمي إلى مكافحة ما وصفه بـ«الدعوات إلى العنف الشديد» ضد «إسرائيل». وفي منشور له على موقع X، قال إنّه سيعلّق حساب أي شخص يستخدم عبارات مثل «من النهر إلى البحر»، التي تدّعي «رابطة مكافحة التشهير» (ADL) بأنها دعوة مبطنة لتدمير «إسرائيل». سرعان ما أشاد الرئيس التنفيذي للرابطة، جوناثان غرينبلات، بالإعلان، قائلاً إنها «خطوة مهمة ومرحّب بها». هذه القرارات اللاحقة التي اتخذها ماسك، تأتي بمثابة تلاوة فعل ندامة على زلّته المعادية للسامية، فيما تتزايد التساؤلات عن إمكان تقييد المحتوى المناصر لفلسطين على X كثمن لخطأ ماسك.

في سياق متصل، هدد إيلون ماسك بمقاضاة هيئة مراقبة وسائل الإعلام «ميديا ماترز» وأولئك الذين انتقدوا المنصة بعدما أوقفت العديد من الشركات الأميركية الكبرى إعلاناتها فيها. وتعهّد ماسك برفع «دعوى قضائية نووية حرارية» ضد «ميديا ماترز» وآخرين متورطين في الهجوم على شركته. رداً على ذلك، وصفت «ميديا ماترز» ماسك بأنه «متنمر»، وأكدت أنها ستفوز إذا لجأ إلى الإجراءات القانونية. وتجدر الإشارة إلى أنّ ماسك كان سبق أن رفع دعوى قضائية ضد مجموعة «مناهضة خطاب الكراهية» في شهر آب (أغسطس) الماضي. واتهمت الدعوى القضائية «مركز مكافحة الكراهية الرقمية» (CCDH) بتنظيم «حملة تخويف لإبعاد المعلنين عن منصة X» عبر نشر تقارير بحثية تدّعي أن خدمة التواصل الاجتماعي فشلت في اتخاذ إجراءات ضد المنشورات التي تحض على الكراهية. ورداً على الجدل الدائر حوله، قال ماسك إن العديد من كبار المعلنين «يضطهدون» حرية التعبير. منذ استحواذ ماسك على منصة X في 2022، توقف أكثر من نصف معلني تويتر البالغ عددهم ألف معلن عن الإنفاق على المنصة. وهذا يدل على المدى الذي وصلت إليه هجرة المعلنين. وبعض العلامات التجارية الكبرى التي سحبت أموالها الإعلانية قبل الحادثة الأخيرة تشمل «كوكا كولا»، و«يونيليفر»، و«جيب»، و«ويلز فارغو»، و«ميرك». قبل أن يتولى ماسك إدارة الشركة، كانت الإعلانات تشكل نحو 90% من إيرادات X، لكن مع ابتعاد هؤلاء، حاول استبدال اعتماده على الدولارات الإعلانية عبر محاولة إنشاء فئة عضوية مدفوعة الأجر في منصة X.

إيلون ماسك شخصية لا يمكن السيطرة عليها، أقلّه هذا ما نفهمه من تصرفاته. هو ملياردير في أميركا، ويتصرف وفقاً لذلك. لا يستجيب للدعوات من أي جهة إن شعر بالتهديد منها، ويتسلح بحبّ الناس والفئات الشابة له بشكل غير مسبوق. هو ظاهرة في هذا السياق. وبالتالي، لا يجب التعاطف معه على أساس أنه مُضطهد من لوبيات صهيونية أو من شركات كبرى. هو لا يريد دخول المهاجرين إلى الولايات المتحدة، ويريد رؤية «سلام» بين الشعب الفلسطيني وكيان الاحتلال، ومشكلته مع إدارة بايدن أنّ ماسك كاره للنقابات العمّالية، والجناح التقدمي في الحزب الديموقراطي يهاجمه لأجل ذلك. باختصار، الرجل له حساباته الخاصة.

حرية التعبير في خدمة AI

قبل أيام، أعلن إيلون ماسك عن إطلاقه نظام الذكاء الاصطناعي «غروك»، الذي سيكون منافساً لنظام «تشات جي بي تي». وقال إنّ «غروك» تدرّب، وسيبقى يتدرّب، على كل المحتوى المنشور على منصة X. والجدير ذكره أنّ «تشات جي بي تي» تدرب أيضاً على محتوى X إلى أن أوقف ماسك السماح لشركة openAI مالكة النظام في الوصول إلى المحتوى. محتوى X بالغ الأهمية لتدريب أي نظام لذكاء اصطناعي موجّه تحديداً لإجراء محادثات، بالتالي، إذا كانت أصوات الناس مقموعة على X، والمنصة تحوي سردية واحدة فقط، سينعكس هذا سلباً على عملية تدريب النظام. مشكلة تحدث عنها أيضاً الرئيس التنفيذي السابق (طُرد يوم السبت) لشركة openAI، سام ألتمن، قائلاً إن الرقابة المفلترة على أنظمة الذكاء الاصطناعي تعني أنظمة فاشلة وغير مدربة على نحو جيد، وأن تلك الأنظمة بحاجة إلى التدرب على كل شيء من أجل مواصلة عملية الارتقاء. هذا جانب أساسي لفهم سبب محاولة ماسك إبقاء جميع الأصوات على منصته، فهو يستخدم X كوعاء يلتهم منه «غروك» ما يريد.

«معبر رفح» لنضال خيري

إعلام السيسي يُبرئ ذمّته من القطاع المذبوح

إبراهيم عيسى ووائل غنيم صارا «نجمين» على منصّات التواصل الخاصة بكيان العدو بسبب تصريحاتهما المعادية للمقاومة الفلسطينية. أما العاملون في المحطات الإخبارية المصرية مثل «راديو مصر» و«صوت العرب»، فقد شكوا همساً من عدم الموافقة على فتح الهواء لتغطية دائمة لما يحدث في القطاع المذبوح

القاهرة ـ محمد علي

45 يوماً مرّت على بداية الحرب الإسرائيلية على غزة، باتت كافية لتأكيد التناقض الواضح في الموقف المصري تجاه ما يجري. أمر يمكن استنتاجه بسهولة من تعاطي وسائل الإعلام المحلية، وخصوصاً تلك المحسوبة على النظام، مع مجريات الأمور في القطاع الفلسطيني المحاصر.

وائل غنيم، من أشهر الناشطين السياسيين في مصر، يُنسب إليه التحريض على قيام ثورة يناير 2011. مرّ بتقلبات عدّة حتى استقطبه نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي فعلياً قبل نحو عامين، إذ غادر الولايات المتحدة عائداً إلى القاهرة، حيث يشارك في الأنشطة التي يرعاها «الريّس» مباشرة. غنيم الذي يؤكد كثيرون تعرّضه لاضطرابات نفسية كثيرة، خرج قبل أيام منتقداً قادة حركة «حماس»، وموجّهاً لهم الشتائم بسبب إقامة معظمهم في الخارج و«تعريضهم حياة المدنيين للخطر بسبب القصف الإسرائيلي المتواصل». إنّه الطرح نفسه الذي يكرّره إبراهيم عيسى عبر شاشة «القاهرة والناس» (الأخبار)، لكن الفارق أنّ غنيم بلا صفة. هو مجرّد ناشط معتزل، أثارت كلماته الغضب إلى حدّ اضطراره للاعتذار، وإن كان عاد لاحقاً وشتم «حماس» عبر منصة X (تويتر سابقاً)، حتى صارت حسابات مواقع التواصل الاجتماعي والوجوه السياسية والإعلامية العائدة لكيان العدو تستشهد بأقوال عيسى وغنيم وتصريحاتهما المعادية للمقاومة الفلسطينية.

اللافت في كلّ ما قيل أنّ متابعي منصات إعلامية مملوكة لـ«الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» (تابعة للاستخبارات المصرية)، من بينها جريدة «الوطن» وقناة «إكسترا نيوز»، فوجئوا بعرضها فيديو غنيم الأخير، علماً أنّها المنصات نفسها التي تكرّر بين حين وآخر بأنّ مقاومة الفلسطينيين حق مشروع وأنّ المعتدي الصهيوني يجب أن يتوقف عن ممارساته. لماذا إذاً تبث محتوى يدين «حماس» ويحمّلها المسؤولية، من دون أن يترافق حتى مع حدّ أدنى من النقاش أو التحليل؟ أي إنّه لم تتم استضافة خبراء لتحليل كلام شخص بلا صفة سياسية أساساً. هكذا، تتجلّى «الشيزوفرينيا» التي تحكم العقلية المنظّمة للخطاب الإعلامي المصري في هذه الحرب: نحن ضدّها لكنّنا لا نستطيع أن نقول هذا علناً ومضطرون لإظهار التعاطف، فنبعث برسائلنا الحقيقية عبر صوتي إبراهيم عيسى ووائل غنيم هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ أيّاً من الإعلاميين المحسوبين على «الشركة المتحدة» لم ينتقدوا مباشرة. غنيم الذي يؤكد كثيرون تعرّضه لاضطرابات نفسية كثيرة، خرج قبل أيام منتقداً قادة حركة «حماس»، وموجّهاً لهم الشتائم بسبب إقامة معظمهم في الخارج و«تعريضهم حياة المدنيين للخطر بسبب القصف الإسرائيلي المتواصل». إنّه الطرح نفسه الذي يكرّره إبراهيم عيسى عبر شاشة «القاهرة والناس» (الأخبار)، لكن الفارق أنّ غنيم بلا صفة. هو مجرّد ناشط معتزل، أثارت كلماته الغضب إلى حدّ اضطراره للاعتذار، وإن كان عاد لاحقاً وشتم «حماس» عبر منصة X (تويتر سابقاً)، حتى صارت حسابات مواقع التواصل الاجتماعي والوجوه السياسية والإعلامية العائدة لكيان العدو تستشهد بأقوال عيسى وغنيم وتصريحاتهما المعادية للمقاومة الفلسطينية.

اللافت في كلّ ما قيل أنّ متابعي منصات إعلامية مملوكة لـ«الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» (تابعة للاستخبارات المصرية)، من بينها جريدة «الوطن» وقناة «إكسترا نيوز»، فوجئوا بعرضها فيديو غنيم الأخير، بطائرة عسكرية لمجموعة من نجومها ومديريها إلى مطار العريش كنوع من التضامن الذي لم يفهم أحد ما الهدف منه. ما الفائدة من وصولهم إلى العريش ووقوفهم إلى جانب المساعدات ثم العودة إلى القاهرة مجدداً؟ الهجوم غير المباشر على المقاومة الفلسطينية غير موجّه بالتأكيد للأطراف الدولية، بل للداخل المصري بهدف تخفيف الهجوم الشعبي على الإدارة المصرية للملف، إدارة انحصرت في تقديم المساعدات وتسهيل عبورها فقط إذا وافق الجانب الإسرائيلي على ذلك! هذا ما يفسّر إنتاج وعرض فيلم وثائقي بعنوان «مسافة السكة» لرصد المساعدات التي قدمتها مصر لغزة، حتى قبل أن تنتهي الحرب. لا يتعلق الأمر بالمنّ والتفاخر، كما تصوّر بعضهم، لكنه لا يعدو كونه إبراء ذمّة تجاه القطاع المذبوح. تضاف إلى ذلك إعلان الحملة الرئاسية للمرشّح للانتخابات المرتقبة عبد الفتاح السيسي الداعية إلى التبرّع لمساعدة الفلسطينيين. يتناقض هذا التظاهر المستمر بالدعم الدائم مع كون الرئيس أصلاً لا يحتاج إلى حملة، وأنه لم يعلن عن ميزانيتها. نحن فقط أمام أخبار وفيديوات عن أنّ الدعم المصري للفلسطينيين لا ينقطع، لكن الواقع على الأرض عكس ذلك. على مستوى حشد الرأي العام والسماح بالتظاهر ودعم حملات المقاطعة، النشاط خجول جداً. عاملون في محطات إخبارية، مثل «راديو مصر» و«صوت العرب»، اشتكوا همساً من عدم الموافقة على فتح الهواء لتغطية دائمة لما يحدث في فلسطين. في سياق متصل، تقدّم قناة «القاهرة الإخبارية» التي احتفلت بعامها الأوّل قبل أيام تغطيةً فاترةً، بدليل أنّه نادراً ما نُسب إليها أي تفرّد بخبر. وحتى عندما استشهد مصوّرها في غزة، أحمد فطيمة، أعلن عن النبأ بعد يومين من حدوثه ومن دون ذكر اسمه!

> عرض وثائقي «مسافة السكة» لرصد المساعدات التي قدمتها مصر لغزة

كلّ ما سبق رسّخ لدى المصريين انطباعاً بأنّ انصرافهم منذ البداية عن متابعة الإعلام المحلي كان صائباً، وأنّ مَنْ يشاركون أخبار «القاهرة الإخبارية» عبر منصات التواصل الاجتماعي هم فقط المرتبطون بالنظام أو بدائرة أضيق تضمّ العاملين في «الشركة المتحدة» فقط، لتتحوّل عبارة «من القاهرة هنا غزة» التي كتبتها بعض الشاشات المصرية إلى مجرّد كلمات تراها العين ولا يصدّقها لا العقل ولا القلب، لأنّ مصر حتى الآن لم تذهب إلى غزة ويبدو أنّها لن تفعل.

طوفان الأقصى

يهوديّات على تيك توك يؤرقن الصهاينة

منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023، برزت على مواقع التواصل مجموعة من الناشطين/ ات الذين يفضحون الأكاذيب والبروباغندا الإسرائيلية. هنا، نسلّط الضوء على ثلاث شابات يحققن انتشاراً واسعاً ويقدّمن محتوى لافتاً في معركة الوعي

أميركيون يهود يتظاهرون أمام تمثال الحرية في نيويورك في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)

نزار نمر

دائماً ما كان هناك معارضون يهود للصهيونية، يعتبرون أنها تخالف مبادئ ديانتهم وتشوّهها وترتكب جرائم باسمها. كتاب الناشطة الأميركية اليهودية الشهيرة شاتزي ويزبرغر (1930 ـ 2022) عن مجزرة صبرا وشاتيلا غيّر موقفها تجاه الصهيونية في آخر عمرها، وحظي بانتشار واسع. ورغم تنظيم هذه الشريحة أنشطة واحتجاجات دورية منذ ما قبل «طوفان» السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، ولا سيّما في الغرب، إلّا أنّ الحرب على غزّة وما رافقها من دور أساسي لمعبته مواقع التواصل الاجتماعي في معركة الوعي، سلّطا الضوء أكثر على هؤلاء، فظهروا يجاهرون بدعمهم لفلسطين في تظاهرات في بلدان مختلفة وعلى السوشال ميديا.

في هذا السياق، اشتهر عدد من اليهود على هذه المواقع لتفنيدهم الأكاذيب الصهيونية، وغالبيّتهم من الأميركيّين ممّن يفضحون أساليب غسل الأدمغة المعتمدة في بلادهم منذ وجودهم في المدرسة، وصولاً إلى «حقّ الجنسية» الإسرائيلية لأيّ يهودي في العالم متى وطأت قدماه أراضي فلسطين المحتلّة.

> تبنّى يهود أميركيّون شعار Not in Our Name (ليس باسمنا)

وما يسمّى بالـ Birth Right. هذا الاتجاه بات سائداً بين عدد كبير من اليهود في العالم، وخصوصاً في الولايات المتّحدة حيث بدأ كثيرون من مختلف الديانات للتوّ باكتشاف الحقيقة والإفلات من البروباغندا الصهيونية التي تشرّبوها طوال حياتهم. في هذا السياق، تبنّى يهود أميركيّون شعار Not in Our Name (ليس باسمنا) لرفضهم ارتكاب كيان الاحتلال المجازر باسم ديانتهم. وهناك مقاطع فيديو كثيرة تنتشر ليهوديّات أميركيّات أعلنّ الطلاق مع الصهيونية، ولبعضهنّ صفحات على تيك توك أيضاً، نذكر منهنّ «أندرومیرو» (@andromeroo) التي وُلدت في الأراضي المحتلّة قبل هجرتها إلى أميركا في سنّ صغيرة وتحوّلها إلى دعم فلسطين.

غير أنّ الأكثر تأثيراً وانتشاراً بين هؤلاء في المدة الأخيرة هنّ ثلاث شابّات أميركيّات يظهرن ثقافة واسعة لناحية معرفتهن بديانتهن وبالشأن الفلسطيني والصهيوني. وهنّ بطبيعة الحال بتن أهدافاً للتهديدات الصهيونية التي لا توفّر أحداً ممّن يفضح جرائمها، لكنّهن يتّسمن بالشجاعة ولا يتردّدن في فضح ما يتعرّضن له. ثلاث شابات استحلن مصدراً لأرق الصهاينة!

كيتي: محرقة أخرى

إنّها الأكثر شهرة بين الثلاث، وخصوصاً على تيك توك ، إذ لديها قرابة مليوني متابع. هي «كيتي اليهودية الأميركية»، كما تعرّف عن نفسها. تتعمّد التذكير باستمرار بأنّها حفيدة أحد الناجين من المحرقة، لتلفت أوّلاً انتباه اليهود كافّة، ولتؤكّد ثانياً لداعمي فلسطين أنّ الأمر لا يتعلّق بديانة معيّنة بل بالأخلاق الإنسانية. تخبر الثلاثينية متابعيها بأنّها قضت معظم حياتها تدرّس اختصاصات في الجامعة مرتبطة بالقضية الفلسطينية، كما تخبرهم عن عادات وتقاليد عائلتها ذات الخلفية الصهيونية. تشرح أموراً كثيرة في مقاطع مطوّلة، مثل الفرق بين اليهود الأشكناز والسفارديم والمزراحيم، وكيف أنّ الفلسطينيّين هم في الحقيقة أحفاد من يدّعي الصهاينة أنّهم أجدادهم لتبرير ارتكاب المجازر، والتمييز الذي يطبع معاملة كيان الاحتلال لها كونها يهودية حتّى لو ولدت في مكان بعيد آلاف الكيلومترات في مقابل معاملته السيئة للفلسطينيّين أصحاب الأرض. تفضح الكثير من الأكاذيب الإسرائيلية، من ادّعاء أنّها «أمنة» و«واحة الديموقراطية في الشرق الأوسط» إلى كذبة «الدروع البشرية» ووسم المقاومة بـ«الإرهاب» و«معاداة السامية»، وصولاً إلى متلازمة ادّعاء المظلومية والكذب بشأن استهداف المستشفيات والمدارس في غزّة. لا توفّر كيتي كلمة واحدة يطلقها الصهاينة من نقدها اللاذع.

تسلّط الضوء على الاضطهاد الذي يعانيه الفلسطينيّون حتّى خارج غزّة، وتستند إلى التاريخ والمقالات الصحافية وتقارير المنظّمات الدولية وغيرها ما يثبت تورّط إسرائيل في مختلف أنواع الجرائم. «تتفهّم» في المقابل «خوف» الصهاينة «المدنيّين» وتحاول أن تشرح لهم أنّ «خوفهم» هذا مبني على وهم، وأنّ الخوف هو ما يشعر به الجانب الآخر. هكذا إذاً، تكون «كيتي اليهودية الأميركية» قد اتّخذت موقفاً أكثر تقدّماً بأشواط من بعض العرب، وربّما أفادت القضية الفلسطينية أكثر من دول عربية بأكملها. وهي بالطبع حصلت على ثناء مؤيّدي القضية الفلسطينية ممّن يبدون لها كلّ الودّ، وهو ما اعتبرته كيتي دليلاً على إنسانية هؤلاء في مقابل حدّة الصهاينة الذين يهاجمونها وينعتونها بـ «اليهودية السيّئة» ويهدّدونها بالقتل. وهو ما تضحك عليه كيتي وتراه إسقاطاً لعقدهم النفسية عليها، وأنّ الهولوكوست أثّر في نفوس بعضهم إلى درجة بات مهووساً ولا يرى أنّه يرتكب محرقة أخرى بحقّ شعب آخر لم يؤذه بشيء.

كليو: إبادة وتطهير

على الطريق نفسه، تسير فتاة يهودية أخرى تتكلّم تحت اسم «كليو» (Clio)، واضعةً علم فلسطين إلى جانب نجمة داوود في الـ «بايو» على صفحتها لتأكيد يهوديتها ودعمها لفلسطين في الوقت نفسه. تنشر «كليو» مقاطعها على تيك توك مع تعريبها بين مجموعتَين: «فلسطين حرّة» و«البروباغندا الصهيونية». هكذا، تدأب الشابّة على شرح الأسباب التي يجب أن تدفع اليهود لدعم فلسطين لا إسرائيل، إذا أرادوا اتّباع ديانتهم بحذافيرها والتمسّك بهويّتهم، وتفضح كذلك الأكاذيب الصهيونية التي تُستخدم لتبرير الإبادة والتطهير العرقي. كما كيتي، تستخدم «كليو» أمثلة من حياتها اليومية كيهودية لإبراز حجم البروباغندا وإستراتيجيات غسل الأدمغة التي تتّبعها إسرائيل في الأراضي المحتلّة أو في الولايات المتّحدة على حدّ سواء. تتكلّم بطريقة سهلة الفهم لتصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس. تتوجّه إلى اليهود في بلدها حول سبل التخلّص (unlearn) من البروباغندا الصهيونية التي تعلّموها. لذلك تحاول استخدام تعابير قريبة منهم. تتناول مواضيع كثيرة، مثل «الصهيونية الليبرالية»، ونفاق وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها لفلسطين، وحقيقة ادّعاء «معاداة السامية» الذي يستخدمه الصهاينة زوراً ويمزجونه مع كره اليهود، والقمع والرقابة اللذين تمارسهما سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلّة، والنسوية المؤيّدة لفلسطين (لا الليبرالية المنافقة)، وغيرها.

Weeping Phlegmons: ليست «حماس» المشكلة

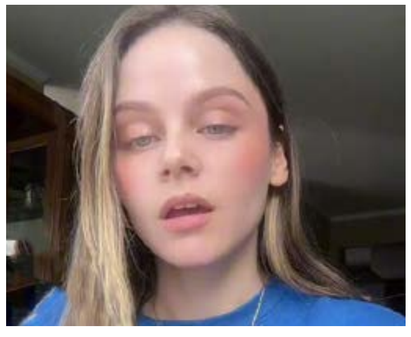

هناك شابّة تظهر تحت اسم Weeping Phlegmons، خصّصت أيضاً مقاطع للحديث عن الإبادة المستمرّة بحقّ الشعب الفلسطيني، وكيف أنّ الصهيونية لا صلة لها باليهودية. تضع «كليو» نجمة داوود إلى جانب العلم الفلسطيني، وتنقل أخبار فلسطين وخصوصاً ما يعتّم عليه الإعلام في الغرب. كما أنّها أعلنت تضامنها مع «كيتي» قبل أيّام عندما حُجبت صفحتها على تيك توك قبل أن تنجح في استعادتها. تحرص على استخدام نبرة لطيفة ولغة مباشرة لإيصال فكرتها. ورغم أنّها تنشر أقلّ من زميلتَيها، إلّا أنّ المعلومات التي تعطيها ليست أقلّ أهمّية، وهي اشتهرت خصوصاً بسبب مقطع مطوّل ثبّتته على رأس صفحتها، ترتدي فيه قلادتَين تؤكّدان على انتمائها اليهودي، وتدحض فيه أكاذيب صهيونية وأوّلها أنّ إسرائيل تحارب حماس في غزّة، بينما من الواضح أنّ المستهدَف ليس سوى المدنيّين رغم الإمكانات الأستخبارية الضخمة لكيان الاحتلال. وتشرح للبيهود في بلدها أنّ الصهيونية ليست ما يظنّونها وأنّ كلّ ما تقوم به إسرائيل باسم اليهودية، إنّما يخالف التوراة ولا يمثّل اليهود. وتردّ كذلك بمقاطع مصوّرة على ما تتعرّض له من تهديدات من الصهاينة، بل تفنّد ما يقولونه لها. وبينما هم يعتبرون أنّهم يقلّلون من شأنها، لكن في الحقيقة كلّ ما يفعلونه لا يعدو كونه علكاً لسرديّات كاذبة وتعابير عنصرية.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 تشرين الثاني 2023 العدد 5066

هوامش على دفتر «الطوفان»

تتواصل التظاهرات الداعمة لفلسطين والداعية إلى وقف إطلاق النار في عواصم ومدن العالم. آخرها أمس في سيدني التي شهدت تظاهرة مناصرة للشعب الفلسطيني الذي يتعرّض لمحرقة «معاصرة» مباشرة على الهواء وسط صمت وتواطؤ الدول الغربية
(سعيد خان ـ أ ف ب)

هادي زكاك: سنرجع يوماً...

ضمن فعاليات «نادي السينما» للشهر الحالي، تنظّم جمعية «السبيل» و«نادي لكل الناس»، في 28 تشرين الثاني (نوفمبر)، عرضاً لفيلم «لاجئون مدى الحياة» (2006) في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو)، على أن يليه حوار مع المخرج والأكاديمي اللبناني هادي زكاك (الصورة). في هذا الشريط، يسلّط زكاك الضوء على اللجوء الفلسطيني، عبر تجربة ثلاث عائلات فلسطينية لاجئة تعيش في تجمّع بالقرب من مدينة صور (جنوب لبنان) وناشط في مجال حقوق الإنسان. يتناول العمل صراعاتهم اليومية، آمالهم في التواصل مع أقاربهم في ألمانيا، وانتظارهم الدائم للعودة يوماً ما إلى فلسطين.

عرض فيلم «لاجئون مدى الحياة»: الثلاثاء 28 تشرين الثاني 2023 ـ الساعة السابعة مساءً ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

عبد الرزاق بوكبة يكتب الوجع الغزّاوي

«دم سريع الالتهاب/ كتابة من النقطة صفر»، هو عنوان مجموعة قصصية قصيرة صدرت الأسبوع الماضي في الجزائر عن دار «خيال» لعبد الرزاق بوكبة (1977 ـ الصورة) الذي واكب فيها المجازر الإسرائيلية المرتكبة في غزّة بين 10 تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي و10 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي. استلهم الكاتب الجزائري من هذه المأساة نصوصاً قصيرة جداً تؤرّخ للإبادة التي ينفّذها العدو منذ 45 يوماً. بوكبة المعروف بمبادراته لتأسيس ثقافة مستقلة في بلاده بدأ تدوين نصوصه يومياً على فايسبوك، قبل أن يجمعها في كتاب سيترجم إلى الفرنسية والإنكليزية، ويتضمّن 60 أقصوصة اختزلت الوجع وملحمة المقاومة الفلسطينية التي تواجه آلة القتل الصهيونية. بوكبة الذي يزور تونس هذه الأيّام، نفى لنا أن يكون قد تعامل مع الحدث باستعجال: «استعجلت من زاوية زمن الكتابة، لكنّني كنت متأملاً من زاوية صياغتها بشروط الأدب ولناحية الوصول إلى أعماق الإنسان والمكان المدمّرَيْن، خارج الأعراف والقوانين الدولية».

ولقيت هذه النصوص تفاعلاً من قبل المسرحي الهادي بوكرش الذي بدأ في إعداد عرض بعنوان «ابتسامة جرح من مسافة صفر» (تمثيل بلال بلمداني، وسينوغرافيا مراد بوشهير، وموسيقى سلسبيل بغدادي). واختار السينمائي حكيم محمدي أقصوصة «طبيب خاص» لتكريم الفلسطينيين العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون حالياً في ظروف قاسية جداً تفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة والإنسانية.

على بالي

أسعد أبو خليك

إذا كانت هزيمة 1967 قد ضخّت كمّاً هائلاً وخبيثاً من أدبيّات «النقد الذاتي بعد الهزيمة»، التي أفرطت في النقد الثقافي والحضاري الذاتي للعرب، فإن حرب غزّة يجب أن تنتج كمّاً من نقد إسرائيل والصهيونيّة مجدّداً. إن النقد الأوّل لإسرائيل كان متأثّراً بالانتصارات العسكريّة المتلاحقة لعدوّنا ضد العرب. لم يستطع الكُتّاب العرب إخفاء إعجابهم المبطّن بإسرائيل وتفوّقها، مع أنّ ذلك يعود، في الدرجة الأولى، إلى احتضانها من دول الغرب القويّة والثريّة.

اليوم، نرى أنّ من صفات إسرائيل، الخيبة الاستخباراتية واللجوء إلى الكذب.

1) شهدنا عبر السنوات فشلاً استخبارياً فظيعاً. قبل نشر مذكّرات «أبو داود»، كان العدوّ يظن أن «أبو حسن سلامة» هو المسؤول عن عمليّة ميونيخ، فيما لم تكن له أي علاقة بها (وهي قتلت نادلاً مغربيّاً في النروج لأنها ظنّت أنه سلامة). ونتذكّر في حرب تمّوز أن العدو اختطف مواطناً لبنانيّاً من بعلبك فقط لأن اسمه حسن نصرالله. خبراء العدوّ ظنّوا أنّ هناك حسن نصرالله واحداً في لبنان. ومعلومات العدوّ، الاستخباراتية والاستشراقيّة، عن العرب كانت ولا تزال ضحلة ومشوّشة. هذا عدوّ لا يزال يعتمد على كتاب «العقل العربي» لفهم العرب (والكتاب يفترض أنّ العربي لا يزال يعيش في البداوة).

2) عدوّنا يكذب. هو كذب عن أهدافه ونيّاته منذ تأسيس الحركة الصهيونيّة. هو كذب علينا في كل شيء. كان يقول في العلن شيئاً ويقول عكسه في السر. هذا كان ديدن الصهاينة. هم كانوا ضد الورقة البيضاء في عام 1939وكانوا ضد تقسيم فلسطين في عام 1947، لأنهم أرادوا كل كعكة فلسطين (لكن أعلنوا عكس ذلك في العلن). والإعلانات العسكريّة والسياسية في حرب غزة لا تذكّر إلا ببروباغندا «حزب البعث» في الستينيّات. إعلانات انتصاريّة لا تتطابق مع أرض الواقع. إسرائيل في حرب تمّوز أعلنت تعطيل القدرة الصاروخية للحزب، فيما كانت الصواريخ تهطل على أهداف إسرائيلية حتى آخر يوم في الحرب. والرقابة في إسرائيل تزداد صرامة، وليس من إعلانات دقيقة وصحيحة عن قتلاها. وموادّ البروباغندا باتت تُدحض من قبل الشباب العالمي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com